

نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ٢٣٣ - ٢٣٤ أكتوبر/تشرين أول - نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٧

في هذا العدد

".. إن ما تفقده الأمم بالحروب، يمكن دوماً استعادته بالصمود والمقاومة وعدم التفريط. غير أن ما تفقده بالمفاوضات يكون من الصعب استعادته.."

"أ.محمد فائق"

في معرض حديثه عن اجتماع أنابوليس أمام منتدى القدس الدولي في اسطنبول/تركيا

".. يتزايد الإحساس بين المسلمين الأمريكيين بتحولهم إلى أقلية مضطهدة ومعزولة.. وبشكل بات قريب الشبه لما تعرضت له الأقلية الأمريكية من أصول يابانية زمن الحرب العالمية الثانية.."

"د.شريف بسيوني"

في تصريحات حول تداعيات الحرب على الإرهاب

".. لقد انخفضت الهجمات إلى أدنى مستوياتها منذ فبراير/شباط ٢٠٠٦، فبلغت ٥٧٥ هجوماً بدلاً من ٧٠٠ هجوماً في الشهر الواحد.."

"من بيان عسكري أمريكي في محاولة يائسة لتأكيد نجاح خطط الاحتلال في العراق"

ملف العدد

(٢)..**فلسطين**

(٤)..**العراق**

استمرار تفاقم الأزمة الداخلية بين فتح وحماس بينما تفرض إسرائيل عقوبات جماعية على المدنيين في غزة.

(٦)..**مكافحة الإرهاب**

(٨)..**السودان**

استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في العراق المهددة بالمزيد من التدهور نتيجة للحملة العسكرية التركية.

(٩)..**لبنان**

(١٠)..**سوريا**

استمرار الأزمة المتعلقة بالاستحقاق الرئاسي تهدد الأوضاع الإنسانية في ظل التدخلات الخارجية والمنظمة تدعو إلى تفاهم لبناني.

(١٤)..**تونس**

(١٩)..**مناهضة التعذيب**

المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر يدعو إلى تحديث المنظومة القانونية المتعلقة بجريمة التعذيب.

(١٧)..**تونس**

(٢٤)..**تقارير عربية ودولية**

ما زالت الرابطة التونسية تتعرض لحصار أمني يضيق عملها، والمنظمة تطالب بضرورة فك الحصار وتمكين الرابطة من القيام بواجباتها.

(٢٦)..**الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**

(٢٧)..**شكاوى ومداخلات**

(٣٢)..**أخبار المنظمات**



نشرة إخبارية/غير دورية تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان

فلسطين اجتماع أنابوليس والإهدار المسبق للحقوق العربية المشروعة

تنظر المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ القلق لانعقاد الاجتماع الدولي في مدينة أنابوليس الأمريكية في ٢٧ نوفمبر/تشرين ثان، بشأن الصراع في الشرق الأوسط في ظل غياب توافر المقومات اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة تتفق مع ما تضمنته القرارات الدولية المختلفة من حقوق ثابتة ومشروعة وغير قابلة للتصرف كفلها المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني.

مستقلة ذات سيادة حقيقية على هذه الأراضي، وتمكين اللاجئين من العودة لديارهم والتعويض.

ولم يكن غريباً أن تتفق تحليلات المراقبين العرب والدوليين، وكذلك الأمريكيين والإسرائيليين أنفسهم على أن اجتماع أنابوليس لا يتجاوز هدف "عملية علاقات عامة أمريكية" في ظل تبني الراعي الأمريكي منهج "إدارة الصراع" وليس العمل على حله، وربما يكون جزءاً من التهديد لضربة عسكرية وشيكة لإيران.

وتحظى إسرائيل منذ لحظة انعقاد الاجتماع الأولي بمكسب كسر حاجز رفض التطبيع العربي معها، حيث تشارك ١٤ دولة عربية في اجتماع مع إسرائيل للمرة الأولى، فضلاً عن مصر والأردن اللتين تقيمان علاقات مع إسرائيل.

.. وثيقة أنابوليس

وقد فاجأ الرئيس الأمريكي المشاركين في الاجتماع في جلسة الافتتاح بكلمة ضمنها مسودة إعلان مشترك قال إن الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي قد توصلا إليه، ولم يوضح الأسباب في استمرار

حافة العمل العسكري فيما يتواصل الاحتلال والافتتال الأهلي على الساحة العراقية.

أكثر من ذلك، تشترط إسرائيل للتوصل إلى أي اتفاق أن يتضمن إقراراً فلسطينياً وعربياً بـ "يهودية إسرائيل" الأمر الذي يعني الاعتراف بالصهيونية ويقضي على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم والتعويض ويضع فلسطيني الـ ٤٨ على حافة خطر جديد.

ولم توقف إسرائيل أيّاً من إجراءاتها وجرائمها اليومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فتواصل تصعيد جرائمها وحمى الاستيطان في الضفة الغربية، وخاصة في منطقة وادي نهر الأردن، وكذا بناء جدار الفصل العنصري بالرغم من القرارات الدولية بعدم مشروعيته وتقتطع المزيد من الأراضي الفلسطينية، وتستكمل مخططات تهويد القدس والحفريات الهادفة للإضرار بأساسات المسجد الأقصى المتداعية.

ولا يضمن الراعي الأمريكي أي تعهدات للتوصل للتسوية تلبي قرارات الأمم المتحدة المختلفة، وخاصة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية المحتلة، وقيام دولة فلسطينية

فيأتي انعقاد هذا الاجتماع في وقت تعم فيه الفوضى الساحة الفلسطينية، سواء نتيجة تعميق قوات الاحتلال جرائم العقاب الجماعي ضد المدنيين الفلسطينيين، أو من خلال مواصلة اعتداءاتها اليومية وحملات الاعتقال المتزايدة بحق الناشطين في الضفة الغربية المحتلة.

وتتعمق الأزمة على الساحة الفلسطينية مع استمرار الانقسام والخلاف بين الفصيلين الرئيسيين "فتح وحماس" وانفراد كل منهما بإدارة شئون مناطق ونبذ الاعتراف بمشروعية الآخر والعمل على دعم إدانته.

كذلك لا تقل الأزمة خطورة على الساحة العربية، في وقت تكرر فيه إسرائيل اعتداءاتها على سوريا، وتكرر تهديداتها للبنان، وبغطاء الدعم والحماية الأمريكية ترفض وضع احتلالها لهضبة الجولان السورية على جدول أعمال المؤتمر، ولم تغلح الأطراف العربية الأخرى في فرض طرح قضايا الجولان ومزارع شبعا اللبنانية على جدول أعمال المؤتمر.

كذلك تعم المنطقة أجواء تشاؤم باقتراب المواجهة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية وإيران من ناحية أخرى إلى

أضاف الأمين العام أن العرض الذي قدمه "باراك" كان مهيباً للفلسطينيين وقطع الطريق على كل الأحلام التي كانت تتصور أن اتفاقية أوسلو يمكن أن توصل سلمياً إلى إقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس ومن هنا اندلعت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) خاصة بعد زيارة "شارون" الاستفزازية ودخوله المسجد الأقصى بمرفقة ثلاثة آلاف ضابط وجندي في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠.

لقد جاءت الانتفاضة لتعلن أن الشعب الفلسطيني قادر على المقاومة رغم كل الانتهاكات التي تقع على هذا الشعب وعلى الأرض الفلسطينية بما فيها القدس.

أما مؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط ففي اعتقادي أن من أهدافه الرئيسية تعميق الخلاف بين حماس وفتح. وربما أيضاً لإيجاد قدر من التهذئة في المنطقة للتفرغ للمواجهة الإيرانية.

وحيا الأمين العام مواقف الشرفاء من أمثال "جون دوجارد" المقرر الخاص للأمم المتحدة لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، و"ألفارودي سوتو" المبعوث السابق للأمين العام للأمم المتحدة إلى اللجنة الرباعية والذين واجها بكل شجاعة الضغوط الأمريكية.

وحول مستقبل القدس والقضية الفلسطينية، ذكر الأمين العام بأنه "عندما كانت بلداننا واقعة تحت أسر الاستعمار، رفضت سبع حكومات عربية عرض لجنة بيل الملكية البريطانية بتحويل المدينة المقدسة، وتكرر الموقف ذاته من قرار التدويل الصادر عن الجمعية العامة في العام ١٩٤٧، ورفض الرئيس الراحل

كلمته إلى "هؤلاء الذين يتأهبون لحضور مؤتمر الخريف للسلام الذي دخل عليه الشتاء ولم يحدد له تاريخ. وأقصد مؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط برعاية الإدارة الأمريكية. حتى لا يكون لديهم وهم فيما هم مقدمون عليه.

فأولمرت الذي يبحث عن طريق يدعم به شعبته التي انهارت في أعقاب حرب لبنان لا يمكنه أن يتخطى السقف الذي وصل إليه رئيس الوزراء السابق "يهود باراك" في مباحثاته مع الرئيس الراحل "عرفات" - في كامب ديفيد (٢) التي جرت تحت رعاية الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلنتون" - كان ما عرضه "باراك":

حكم ذاتي في جزء يسير من حارات البلدة القديمة وأجزاء من الأحياء العربية في القدس الشرقية، وجزء من الضواحي والقرى التي كانت تشملها المرحلة الثانية من منظومة أوسلو وسيطرة فلسطينية جزئية على ثلاثة أضلاع من أسوار حرم القدس الشريف دون حائط البراق الغربي. أما ما كان مثيراً للاستياء والعجب أنه اشترط أن تبقى السيادة الإسرائيلية على أجواء المدينة كما تكون لها السيادة أيضاً في باطن الأرض. ورفض باراك تفكيك أو إخلاء المستوطنات الإسرائيلية المأهولة داخل وحول المدينة.

طبعاً الرئيس الراحل "عرفات" رفض هذا العرض القبيح رغم الضغوط التي مورست عليه لأنه كان يعلم جيداً أن تحرير القدس ليس حقاً فلسطينياً فقط إنما هو حق يشارك فيه كل أبناء الأمتين العربية والإسلامية بمسليهما ومسيحيهما وأنه لا يستطيع ولا يملك أن يفرط في هذه الحقوق.

الاجتماع بعد كلمته الافتتاحية، مما أثار دهشة المراقبين.

تضمنت مسودة الإعلان عزم الطرفين على العمل معاً على العودة إلى خارطة الطريق وتطبيق مراحلها، على أن يتم ذلك من خلال جلسات مفاوضات ماثونية تتعد كل أسبوع للتوصل إلى اتفاق حول قضايا الحل النهائي قبل نهاية العام ٢٠٠٨ ونهاية عهد الإدارة الأمريكية الحالية.

وكان أغرب ما انتهى إليه البيان هو إجراء هذه المفاوضات برعاية تقتصر على الإدارة الأمريكية دون غيرها من الأطراف الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ولم يتم توضيح أسباب الدعوة الموجهة لـ ٤٧ دولة بينها ١٦ دولة عربية للمشاركة في الاجتماع، لاسيما مع استبعاد المسارين السوري واللبناني، وقد تأكد ذلك بعدما سحبت الإدارة الأمريكية مشروع قرار تقدمت به إلى مجلس الأمن لإضفاء مشروعية دولية على نتائجه.

ودهبت تحليلات المراقبين إلى أن الهدف كان استبعاد كافة أطراف المجتمع الدولي بما في ذلك المجموعة الرباعية الدولية من مسار المفاوضات، والتي أجهضتها مسبقاً تصريحات "يهود أولمرت" اللاحقة على الاجتماع بإعلان استمرار تبني ثلاث "لاءات" فيما يتعلق بالقدس.

.. رؤية المنظمة

وفي كلمته أمام منتدى القدس الدولي في اسطنبول/تركيا (٥ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٧) تناول الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة سقف العرض الإسرائيلي من خلال درس كامب ديفيد ٢ موحياً

حماس للمظاهرات المعارضة للحركة في غزة بـ"الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها العصابات الخارجة عن القانون والتابعة لحركة حماس متهماً إياها بأنها "مصممة على مواصلة استخفافها بدماء أبناء الشعب الفلسطيني وبقضيته، معطية ذريعة جديدة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي لإضعاف الموقف السياسي الفلسطيني، وتظهر شعبنا أمام الرأي العام العالمي وكأننا لا نقدر قيمة حياة الإنسان".

وقد أسفرت الاشتباكات المسلحة التي اندلعت في الثالث عشر من نوفمبر/تشرين ثان الجاري، أثناء انعقاد المهرجان الجماهيري في ساحة "الكتيبة" غرب جامعة الأزهر في مدينة غزة، عن مقتل ٦ مواطنين، بينهم طفل في الثانية عشرة من عمره وإصابة أكثر من ٨٠ آخرين، وعلى إثر هذه الاشتباكات نفذت الشرطة حملات اعتقال واسعة النطاق طالت العشرات من نشطاء حركة فتح في مختلف أنحاء القطاع.

قوات الاحتلال الإسرائيلي تضاعف العقوبات الجماعية على المدنيين

بعد أن أعلنت إدارة الاحتلال الإسرائيلية قطاع غزة كياناً معادياً في ١٩ سبتمبر/أيلول الماضي، وعن نيتها شن عملية عسكرية موسعة واجتياح القطاع، فضلاً عن العمليات المحدودة التي تنفذها في القطاع والتي أسفرت عن سقوط عدد من الشهداء والجرحى، شرعت قوات الاحتلال في فرض عقوبات اقتصادية جديدة على القطاع تعد عقوبات جماعية، فأوصت اللجنة الأمنية المختصة التي

تفقده الأمم بالمفاوضات والمعاهدات، يكون من الصعب استعادته.

غير أن للصمود مقتضياته، وأول هذه المقتضيات لقضية القدس هو دعم الأمتين العربية والإسلامية وقوى التحرر الوطني في العالم لصمود المقدسين والفلسطينيين.

ودعا الأمين العام أن ينصب التركيز الرئيسي على دعم حماية الأملاك المقدسية وتعزيز الجهود الاجتماعية والخدمية الأهلية للمقدسين، ومواجهة مخططات تخريب المقدسات.

كما دعا للتحرك على الصعيد القانوني للعمل على استصدار فتوى جديدة من محكمة العدل الدولية تعيد التأكيد على الحقوق المشروعة في القدس، وعلي بطلان كافة الإجراءات التي اتخذتها قوى الاحتلال الغاصب في المدينة".

.. واستمرار تفاقم الأزمة الداخلية

استمر تفاقم الأزمة الداخلية بين "منظمة التحرير الفلسطينية" وحركة "حماس"، واتخذت أبعاداً جديدة تهدد بمزيد من العنف، فقد لجأ مندوب فلسطين في الأمم المتحدة وأثناء صياغة مشروع بخصوص فلسطين إلى وصف حركة "حماس" بالملشيات الخارجة عن القانون والتي تفرض سيطرتها المسلحة على قطاع غزة وهو ما اعتبرته حماس التفافاً على مصالح الشعب الفلسطيني، كما دعا الرئيس الفلسطيني في سابقة تعد الأولى من نوعها إلى إسقاط حركة "حماس" في خطاب ألقاه برام الله بمناسبة ذكرى إعلان استقلال فلسطين عام ١٩٨٨، ووصف ردع

"ياسر عرفات" كل الضغوط للقبول بالحل الهزلي التي طرحها التحالف الصهيوني الأمريكي لمستقبل القدس، فهل علينا أن نقبل ما يذهب إليه بعض دبلوماسيينا في العالم العربي، يتعجلون التوصل إلى أي حل لقضية القدس تحت ضغط الخشية من أن تسارع إسرائيل إلى فرض سياسة الأمر الواقع وبالتالي ضياع ما يمكن أن نحصل عليه الآن إذا ما انتظرنا؟.

وقال: لقد خضعت الجزائر من قبل لمشروع استعماري استيطاني تصور العالم كله أنها لن يكون بوسعها الفكك من أسره، بعد مائة وثلاثين عاماً من الاحتلال، ولكن جاءت الأيام لتؤكد أن ما قام على باطل لا يمكن له أن يستمر. كما أن مناضلاً من طراز "نيلسون مانديلا" ظل في غياهب السجون زمناً طويلاً، قامت حكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بإخراجه منه لإقناعه بالتوقيع على وثيقة استقلال ناقص، فضل العودة إلي السجن دون التوقيع عليها، وثم خرج مرة أخرى ليوقع على وثيقة استقلال حقيقية وكاملة لصالح شعبه.

وأضاف أنه على مرأى ومسمع منا، تواصل المقاومة اللبنانية مهمتها لتحرير بقية أراضيها المسلوبة، ومواجهة العدوان تلو العدوان، ونرى كيف تمكنت من إحراز نجاحات مهمة في سبيل تحرير أسراها وأسرى عرب آخرين ظلوا في سجون الاحتلال لفترات طويلة.

وأكد أن ما "تود التركيز عليه في هذا المقام، أن ما تفقده الأمم في الحروب والمقاومة تستطيع استعادته بالصمود وعدم التنازل والتفريط بشكل عام، غير أن ما

ملف العدد

ووفقاً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ازدادت معاناة المعتقلين الفلسطينيين منذ تسلم مدير مصلحة السجون الإسرائيلية "بني كانيك" مهام منصبه في فبراير/شباط، ومباشرة هجمة واسعة ضد المعتقلين الفلسطينيين، وتشديد الشروط التي يتاح بموجبها للمعتقل تلقي زيارة ذويه، ومنع زيارات أهالي المعتقلين من قطاع غزة، وتجدد العمل بسياسة العزل على نطاق واسع، ومواصلة إحداث التنقلات الدورية للمعتقلين بهدف الإبقاء على حالة اللا استقرار، وتكرار المدامات الليلية المفاجئة.

وقد كررت المنظمة العربية لحقوق الإنسان إدانتها للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المعتقلين الفلسطينيين وأصدرت بياناً أشارت إلى أن إسرائيل مازالت تعتقل قرابة ١١٠٠٠ أسير، قتل من بينهم مائة وعشرين أسيراً بعد إلقاء القبض عليهم على يد قوات الاحتلال خلال السنوات الست الأخيرة.

وأدانت المنظمة إجراءات الاعتقال التعسفية بحق الأسرى الفلسطينيين، والمحتجزين في ظل ظروف اعتقال مذلة ولا إنسانية، ودعت الأمين العام للأمم المتحدة لإجراء تحقيق دولي للوقوف على حقيقة أوضاع الأسرى في السجون الإسرائيلية، كما تدعو الصليب الأحمر الدولي وكافة المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى الضغط على الإدارة الإسرائيلية، لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، وخاصة النساء والأطفال وقدامى الأسرى والمرضى، والتوقف الفوري عن كافة أشكال القمع والقهر التي تمارسها بحق الأسرى والمعتقلين.

الجماعي ضد السكان المدنيين في قطاع غزة، وهو ما يمثل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني الذي يمنع دولة الاحتلال من حظر أية أغراض تعد ضرورية لحياة السكان المدنيين، فضلاً عن مسئوليتها المباشرة كقوة احتلال في الحفاظ على حياة كريمة للمدنيين في المناطق الخاضعة لنفوذها.

وناشدت المنظمة المجتمع الدولي وفي مقدمته الأمم المتحدة سرعة التحرك لحماية مليون ونصف مليون مدني فلسطيني يقع عليهم ضرراً مباشراً من جراء الإجراءات الإسرائيلية القمعية.

.. واستشهاد أسير فلسطيني في معتقل النقب

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في انتهاكها لمبادئ ومعايير القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بالأسرى، حيث استشهد الأسير الفلسطيني "محمد ساطي الأشقر" والمعتقل في سجن النقب في ٢٢ أكتوبر/تشرين أول، من جراء لجوء أفراد وحدة "ميتسدا" الإسرائيلية للاستخدام المفرط للقوة خلال مدامتها للمعتقل، بزعم البحث عن مواد ممنوعة و إجراء بعض التنقلات بين الأسرى، بالمخالفة لاتفاق إدارة مصلحة السجون مع المعتقلين بعدم إجراء أية تفتيشات ليلية مفاجئة، وقد استخدم مسئولو المعتقل قنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية ومقذوفات حارقة ومقذوفات معدنية تتجزأ لعشرات الأجسام عند إلقائها، مما أدى إلى إصابة قرابة ٦٠ معتقلاً.

عينها وزير الدفاع الإسرائيلي باتخاذ إجراءات لتقليص إمدادات الكهرباء والوقود والبضائع اللازمة لسكان قطاع غزة، وهي الإجراءات التي صادق عليها وزير الدفاع الإسرائيلي، والتي رفضها المدعي العام الإسرائيلي على إثر التماس تقدمت به عشر منظمات حقوقية إسرائيلية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، غير أن المحكمة أضفت مشروعية زائفة على العقوبات الجديدة.

وقد عززت قوات الاحتلال هذه الإجراءات بتدمير أحد خطوط الإمداد التسعة التي تزود غزة بالوقود. وقد أدت الإجراءات الإسرائيلية الجديدة إلى المزيد من المعاناة للمدنيين في قطاع غزة والذي يشهد أساساً تدهوراً اقتصادياً واجتماعياً شديداً من جراء سياسة الحصار الشامل والإغلاق الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، مما دعا مقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق في الغذاء "جان زيجلر"، إلى دعوة رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي لتعليق دول الاتحاد الأوروبي علاقاتها التجارية الخاصة مع إسرائيل إلى أن تتوقف عن المساس بحقوق الفلسطينيين في الحصول على الغذاء دون قيود، موضحاً أن ٢٢% من الأطفال الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة يعانون من سوء التغذية، وذلك جراء حرمانهم من الحصول على الغذاء.

وقد أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان إجراءات قوات الاحتلال الإسرائيلية وأصدرت بياناً صنف فيه "الإجراءات الإسرائيلية من قبيل العقاب

الإرهاب ومكافحته .. وانتهاك حقوق وحريات العرب والمسلمين .. كارثة تتسع

تتزايد المخاوف على نحو كبير من تحول الجاليات العربية والمسلمة من المواطنين والمقيمين في الدول الغربية ودول الشمال بصفة عامة إلى أقليات مضطهدة على نحو منهجي واسع يتأسس على تمييز واضح في التشريع والممارسة، وقد شهد الشهران الأخيران العديد من الوقائع الخطيرة والتي تنذر بصحة هذه المخاوف وتوسع الانتهاكات على الصعيدين الكمي والجغرافي.

لقد كان شائعاً أن يكون العرب والمسلمون ضحية للتمييز ولانتهاك حقوقهم وحرياتهم وخاصة في مجالات العمل والسكن والإقامة والحركة تحت ضغوط تمارسها في الأغلب الأعم الحركات الصهيونية المؤثرة في الدول الغربية، وحركات عنصرية أخرى ذات نزعة فاشستية، ويتزايد الأمر بصفة خاصة مع وصول قوى اليمين المحافظ إلى السلطة في الدول الغربية.

أفغانستان وباكستان.
يترافق مع ذلك، استمرار فضيحة احتجاز مسلمين وعرب بمعزل عن القانون الدولي والضمانات القانونية الراسخة في معتقل جوانتانامو للعام الخامس على التوالي، والتقارير حول استخدام مراكز التعذيب السرية التي تديرها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية خارج الأراضي الأمريكية لكي لا تخضع مع معتقل جوانتانامو سيء السمعة لرقابة القضاء الأمريكي، واستمرار العمل بظاهرة تسليم وتسلم المشتبه فيهم بين الحكومات دون ضمانات قانونية لحمايتهم وحماية حقوقهم.

الكراهية وتأجيج النزعات العنصرية في المجتمعات الغربية ضدهم والعمل على وصم الإسلام والعروبة بالإرهاب.

هذا النجاح بات يؤسس للعديد من الوقائع الفردية التي قام فيها أفراد أو مجموعات باعتداءات على العرب والمسلمين والإساءة لمقدساتهم وتقديم البلاغات الكيدية ضدهم، فيما وصف بنقشي مؤسف لظاهرة "الاسلاموفوبيا" التي حث القانون الدولي لحقوق الإنسان والوثائق الدولية الصادرة عن القمم العالمية ذات الصلة وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة على مكافحتها.

ولم يؤد هذا المناخ فحسب إلى تفشي الكراهية المقابلة للأجانب في المجتمعات العربية والإسلامية، بل تجاوز ذلك باتجاه ظهور أوعية جديدة لدعم التنظيمات الإرهابية ونشوء تنظيمات جديدة أكثر عشوائية وشراسة، لاسيما مع استمرار جرائم الاحتلال الأمريكي والإسرائيلي في العراق وفلسطين والدوان المتواتر على سوريا ولبنان، وتوتر الوضع في

غير أنه تحول إلى منهج تبادر إليه الحكومات وأجهزة الدولة الرسمية ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فعلى نحو ما سبقت الإشارة إليه في العدد السابق من النشرة، جرى سن التشريعات غير المقبولة لتقييد الحقوق والحريات بصفة عامة، ولم تقابل بالنضال المتوقع من جانب المجتمعات، فيما عدا جماعات حقوق الإنسان والحريات ذات المصادقية والحياد التي لعبت دوراً مهماً في كبح جماح عجلة الانفلات القانوني، كما ساهمت في تقديم الحماية الواجبة في عدد من القضايا والوقائع ذات الدلالات الخطيرة.

ولا يمكن تفسير صمت الغالبية في المجتمعات الغربية عن مقاومة هذه التعديلات التشريعية الخطيرة التي تنال من حقوقهم وحرياتهم سوى في إطار وجود اتفاق ضمني على كونها ستوجه بحق العرب والمسلمين وحدهم وفي إطار "مكافحة الإرهاب" بعد أن نجحت الأبواق المعادية للعرب والمسلمين في بث دعوى

.. اتساع رقعة الانتهاكات

وخلال الشهرين الأخيرين، شرعت السلطات البلجيكية في بدء محاكمة ستة من مواطنيها المسلمين للاشتباه في علاقتهم بتجنيد السيدة "موريل ديجول" (٣٨ عاماً) والتي أسلمت قبل ثلاث سنوات وتوفيت فور تفجيرها لنفسها

وقائع ومتابعات

وجاء قرار المحلفين بناء على توجيه الادعاء العام التهم دون وجود أدلة إثبات على قيام مؤامرة أو قصد جنائي، وأن كافة الأدلة التي قدمها كانت "ظرفية ومبنية على افتراضات وخيال محض" في ظل أجواء الكراهية التي تسود البلاد، وخاصة ولايات الجنوب الأمريكي ذات الطابع اليميني المحافظ.

وقد أثارت القضية من جديد حقيقة الدور الذي تلعبه إدارة العدل الأمريكية للانقاص من حقوق العرب والمسلمين المكفولة بالدستور الأمريكي، حيث تشير المصادر إلى إسقاط الاتهامات في قرابة ٢٥٠ قضية مشابهة، لكنها لم تحظ بالاهتمام الذي نالته قضية مؤسسة الأرض المقدسة الخيرية لما شملته من أعداد ضخمة من المتهمين ومن اتهامات.

كما أكدت المصادر أن قرابة ٢٢٠ قضية أخرى مماثلة قد جرى إغلاق ملفها نهائياً لعدم وجود أدلة تساند ترجيح الاتهام، فيما أشار البروفيسور "شريف بسيوني" إلى ٣٠ قضية جرت فيها إدانة واحد من المتهمين على الأقل، بتهم لا تتصل بأنشطة تتعلق بالإرهاب رغم أن الاتهامات الرئيسية فيها كانت تتعلق بالإرهاب، وأن أغلب الإدانات تأسست على قبول المتهمين الاعتراف بارتكاب مخالفة من المخالفات المنسوبة إليهم تحت ضغط الادعاء العام خلال مرحلة التفاوض التي يقرها القانون الأمريكي.

وتشير هذه المصادر إلى أن قرابة ١٠٠ قضية في المتوسط قامت إدارة العدل الأمريكية بتحريكها ضد العرب والمسلمين كل سنة طوال السنوات الخمس

تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام العرب والمسلمين في الولايات المتحدة الذين يتزايد الإحساس لديهم يوماً بعد يوم بتحولهم إلى أقلية مضطهدة ومعزولة من جانب المجتمع الأمريكي عموماً وسياسات الإدارة اليمينية المحافظة بشكل خاص، فيما وصفه البروفيسور "شريف بسيوني" مدير مركز القانون الدولي لحقوق الإنسان بجامعة ديوبول بشيكاغو وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان أنه بات "قريب الشبه بما تعرضت له الأقلية الأمريكية من أصول يابانية خلال الحرب العالمية الثانية".

كان من أبرز هذه القضايا، نجاح جماعات حقوق الإنسان والحريات المدنية الأمريكية في إنهاء ملف قضية مؤسسة "الأرض المقدسة" في مدينة دالاس بولاية تكساس، والتي اتهم فيها ٣٠٦ أشخاص ومؤسسات خيرية إسلامية أمريكية بتمويل حركة حماس الفلسطينية، وبلغ عدد الاتهامات الموجهة إليهم ١٩٧ اتهاماً، على خلفية قيام المؤسسة بتقديم مساعدات إنسانية لجمعيات خيرية وأسر فلسطينية في الأراضي المحتلة.

وقد صدر قرار هيئة المحلفين في القضية بإغلاق الملف وإسقاط التهم "بالإجماع" في ١٨ أكتوبر/تشرين أول، وقبل تلاوة القاضي لنص القرار في ٢٢ أكتوبر/تشرين أول، انشق إجماع هيئة المحلفين الذين عاودوا الانعقاد لعدة ساعات بغرض التوصل للإجماع من جديد، غير أنهم فشلوا في ذلك، وصدر القرار بإسقاط الاتهامات بأغلبية ١١ صوتاً ضد صوت واحد.

بالقرب من دورية أمريكية في بغداد في نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥، وتشير التقارير أنه لا صلة تربط المتهمين الستة بالعملية التي نفذتها السيدة المذكورة.

وفي البوسنة، نشر موقع تابع لصرب البوسنة أسماء ٩٩ من المسلمين من أصل ٦٠٠ مسلم سحبت عنهم السلطات البوسنية الجنسية التي اكتسبوها بعد مشاركتهم في الدفاع عن مسلمي البوسنة خلال الاعتداءات الصربية عليهم في العام ١٩٩٣، وأدى نشر أسماء هؤلاء إلى تعريضهم وأسرهم للخطر، وتواصل السلطات في البوسنة عمليات ترحيل هؤلاء بما يهدد بتسليمهم لبلدانهم الأصلية دون ضمانات قانونية ويعرض سلامتهم وحريتهم للخطر، ويتم ذلك بالمخالفة للقوانين، حيث لم تنته المحكمة العليا في البوسنة من البت في الطعن المقدم منهم ضد القرار، الأمر الذي دفعهم للجوء للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفي ألمانيا، أعلن مركز الإعلام الإسلامي بمدينة أولم قراره بحل المركز رسمياً بعد تزايد التضيق على عمله من خلال ما يسمى برقابة هيئة حماية الدستور التي تعد إحدى أجهزة المخابرات الألمانية.

وفي نيوزيلندا، يجري احتجاج ١٧ شخصاً من المسلمين بشبهة العلاقة مع منظمات إرهابية ومن دون أدلة تكفي لفتح التحقيق معهم، وفي ظل غموض يكتنف طبيعة التهم المحتجزين بشأنها.

.. واضطراب الخروقات الفاضحة في الولايات المتحدة

ولا تزال العشرات من القضايا والوقائع

العراق

الحملة العسكرية التركية

تصيب الأوضاع الإنسانية بمزيد من الانتكاس

من جديد تتشابك وتتداخل المصالح الدولية في الملف العراقي لتصيبه بمزيد من الانتكاس في أوضاعه الإنسانية المتردية، والتي كان آخرها الأزمة التي اندلعت مؤخراً بين العراق وتركيا لتثير جملة من التساؤلات بشأن التوقيت.

مما لا شك فيه أن تزامن اندلاع الأزمة الكردية-التركية مع مرور عام على إقرار قانون الفيدرالية، وتساعد الجدل حول الاستفتاء المنتظر بشأن كركوك، والذي من المتوقع أن يؤدي إلى حصول الأكراد على المدينة الغنية بالنفط، هو بمثابة رسالة من الجانب التركي تؤكد رفضه التام لاحتمالات قيام دولة كردية في الشمال، ويظهر هذا جلياً في تخطي تركيا للجانب الكردي وإقصائه من المفاوضات الجارية، لأن أي تفاوض تركي مع حكومة "كردستان" يعد من قبيل الاعتراف بالتجربة الفيدرالية في العراق، فضلاً عن رفضها التام للوساطة الأمريكية القائمة على حمل حزب العمال الكردستاني على نزع سلاحه والتمهيد لإدماجه في العملية السياسية التركية.

وجاءت تصريحات "حكومة كردستان العراق" بإغلاق مكاتب حزب العمال في المحافظات الشمالية دليلاً على دعم أكراد العراق للحزب قبل بدء الحشود التركية تمركزها على الحدود مع العراق. وتثور المخاوف من إقدام تركيا على

تضعف بالتأكيد إحساسهم بهويتهم وتضعهم موضع الدفاع عن أنفسهم بتهم لم يرتكبوها، وتقوض قدرتهم على التصدي للانتهاكات التي يتعرضون إليها.

ويبقى التذكير بأن عدد من العرب والمسلمين لا يزال محتجزاً بشبهة الصلة بالإرهاب، وعلى رأسهم الدكتور "سامي العريان" الأمريكي من أصل فلسطيني، والمحتجز منذ أكثر من عامين ونصف بعد محاكمة غير عادلة بتهم دعم منظمات إرهابية، ويجري احتجازه في حبس انفرادي، ويقيد حقه في الاتصال بمحاموه.

.. آلية لمراقبة إجراءات مكافحة الإرهاب

ومن جديد، تدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان الانتهاكات المنهجية التي تمارسها بعض حكومات دول الشمال بحق العرب والمسلمين، وتعدّها لا تقل خطراً عن سياسات القوة العسكرية بحق الشعوب في العالمين العربي والإسلامي، في كونها تمثل مزيداً من الأسباب التي تدعم الإرهاب ومنظّماته. وبين الإرهاب ومكافحته، بات أبناء الثقافة العربية والإسلامية الضحية الأولى لصراع ذي طابع عنصري خطير.

وتجدد المنظمة دعوتها المجتمع الدولي للإسراع بتشكيل آلية لضبط ومراقبة إجراءات مكافحة الإرهاب من منظور القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان لوقف النزيف المتزايد للضمانات القانونية وحماية مكتسبات الأسرة الإنسانية.

الماضية، وهو ما يعني أن النهج التمييزي ضد العرب والمسلمين يتزايد على نحو فادح في الولايات المتحدة.

قضية أخرى أغلقتها المحكمة العليا الأمريكية في منتصف نوفمبر/تشرين ثان، بعد أن استمرت لعقدين من الزمان، وجرى خلالها توجيه الاتهامات إلى سبعة أمريكيين من أصل فلسطيني وأمريكي من أصل كيني من سكان مدينة لوس أنجلوس، وتعلقت الاتهامات بانتمائهم لعضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجرى اعتقالهم في العام ١٩٨٧، واشتمر احتجاز بعضهم لثلاث سنوات متصلة، فيما استمرت مراحل التقاضي طوال العقدين الماضيين، حتى أثبتت المحكمة العليا الأمريكية عدم صلة المتهمين بالتهم المنسوبة إليهم.

ومن أحد أبرز النجاحات الأخرى للتصدي لحقوق المسلمين وحياتهم في الولايات المتحدة هو نجاح الحملة التي أطلقها مسلمو ولاية كاليفورنيا لإجهاض قرار رسم خريطة تحدد مواقع سكنهم وعملهم وتجمعاتهم المختلفة، وقد تراجعت حكومة الولاية عن قرارها بعد الحملة التي أطلقتها المنظمات الإسلامية في الولاية ومختلف الولايات، والتي تضامن معهم خلالها مختلف جماعات وتنظيمات الحقوق والحرريات المدنية، ووجه مسئولو حكومة الولاية اعتذاراً رسمياً للمسلمين معترفة بأن قرار رسم الخريطة قد مثل "إهانة لمواطني أمريكيين وجرح مشاعرهم".

غير أن هذه النجاحات لا تعكس فقط حجم ونوع الإشكاليات التي تواجه العرب والمسلمين في الولايات المتحدة، وإنما

وقائع ومتابعات

كافة أطيافه ويصون مستقبل أبنائه.

لبنان المنظمة تدعو الأطراف لإسراع بتسوية الأزمة السياسية

دخلت الأزمة اللبنانية مرحلة حرجية في مساء الجمعة ٢٣ نوفمبر/تشرين ثاني، بعدما انتهت ولاية الرئيس "إميل لحود"، دون أن تتوافق النخب اللبنانية على تسمية رئيس جديد يخلفه، لتكتمل بذلك حلقات الأزمة المتفاقمة، وتصبح البلاد في شلل سياسي شبه كامل، تعيش بلا رئيس في سابقة لم تشهدها منذ الاستقلال، وتسيرها حكومة يجري التشكيك في شرعيتها منذ انسحاب ممثلي المعارضة منها وتعطيل سلطاتها التشريعية.

فلم يلتئم مجلس النواب اللبناني للمرة الخامسة على التوالي لانتخاب خلف للرئيس "إميل لحود" قبل ساعات من انتهاء ولايته، بعد مقاطعة المعارضة -كما كان متوقعا- للجلسة في ظل استمرار العجز عن التوافق على شخص الرئيس الجديد، بما يترك فراغا دستوريا سيستمر أسبوعا على الأقل، أي حتى ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني، وهو التاريخ الذي حدده رئيس مجلس النواب "نبيه بري" لجلسة جديدة لانتخاب رئيس للبلاد.

وكان زعيم التيار الوطني الحر العماد "ميشيل عون" قد أعلن عن مبادرة وصفها "بالإنقاذية"، يقدم بموجبها مرشحا من خارج تياره لرئاسة الجمهورية لفترة انتقالية لمدة عامين تنتهي بإجراء الانتخابات النيابية المقبلة، ويلتزم بمضمون وثيقة التفاهم مع حزب الله،

العام لمنظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية أن الوضع المتدهور لا يسمح بإجراء إحصاء سكاني يسمح بالاستفتاء، ودعا إلى تأجيله للعام القادم. ويمثل إجراء هذا الاستفتاء منحى خطيرا جديداً ينذر بتفاقم جرائم التطهير العرقي في المدينة ومحيطها، خاصة في ظل استبعاد قرابة المليون من العرب والتركمان الذين تم تهجيرهم من المدينة ومحيطها خلال الأعوام الأربعة الماضية بقوة السلاح التي مارستها على نحو تطهيري منهجي ميليشيات البشمرجة الكردية وقوى الأمن التابعة للحكومة العراقية والخاضعة في تشكيلها للقوى الكردية، ولا يمكن في ظل استبعاد هؤلاء من التصويت في الاستفتاء إضفاء المشروعية على نتائجه.

من ناحية أخرى، استمرت حكومة كردستان العراق في إبرام المزيد من العقود مع شركات نفط دولية، وهو ما رفضته الحكومة العراقية، حيث أعلن وزير النفط العراقي أن هذه الاتفاقيات غير قانونية، مستشهداً بما جاء في مسودة قانون النفط التي تنص على أن شركة النفط الوطنية هي الجهة الوحيدة المخولة بتصدير النفط.

وتدعو المنظمة العربية لحقوق الإنسان الشعب العراقي بكافة فئاته إلى وقف نزيف الدم الذي يغمر البلاد والتكاتف من أجل الحفاظ على سلامة وحرية كل العراقيين والبحث بجدية في آلية حقيقية للانطلاق بعراق موحد في خدمة كافة أبنائه، وتجدد مطالبتها للمجتمع الدولي بعقد مؤتمر دولي جاد حول العراق يضم

اجتياح الشمال العراقي الذي سيؤدي إلى إراقة المزيد من الدماء في العراق الذي يسبح فوق بركة من الدماء منذ الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣، ومن المؤسف أن تأتي التحركات التركية في وقت يعاني فيه العراق من العشرات من القضايا الشائكة التي من أبرزها استمرار العنف المذهبي والعربي في البلاد على الرغم من الخطط الأمنية الأمريكية، وحركة التهجير الواسعة التي تشهدها أقاليمه فضلاً عن تفاقم أزمة لاجئيه دولياً، وفي وقت تتزايد فيه المخاوف من تداعيات قرار الكونجرس الأمريكي بتقسيم العراق، وقرب إقرار قانون النفط، واحتدام أزمة كركوك والتي وصلت إلى ذروتها أثناء انعقاد البرلمان في ١٧ نوفمبر/تشرين ثان واقتراب موعد الاستفتاء على المدينة النفطية.

وقد انعقدت الجلسة للنظر في ما توصلت إليه اللجنة التي شكلتها الحكومة بموجب المادة ١٤٠ من الدستور التي تنص على "تطبيع الأوضاع وإجراء إحصاء سكاني واستفتاء في "كركوك" وأراض أخرى متنازع عليها لتحديد ما يريده سكانها" قبل نهاية العام الحالي، فيرى السنة أن الاستفتاء سيلحق أضرارا جسيمة بالعراق، لأن المادة ١٤٠ خلافية ورفضها كثير من المواطنين في كركوك وديالي والموصل وصلاح الدين، بينما أكد رئيس التحالف الكردستاني في البرلمان أن التطبيع والإحصاء من مهام السلطات التنفيذية، وطالب السلطات بتنفيذ الدستور، أما الائتلاف الشيعي العراقي الموحد فقد دعا إلى إعلان "كركوك" إقليمًا قائمًا بذاته يشارك الجميع في إدارته، ورأى الأمين

وعلى الرغم من أجواء الاضطراب السائدة في لبنان، تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن ثقها في حكمة مختلف الأطراف على الساحة اللبنانية، وتدعوهم لمواصلة الحوار وسرعة التوصل إلى تسوية تحفظ للبنان سلامته ووحدته وتعزز أوضاع حقوق الإنسان فيه، وتطالب الأطراف الدولية والإقليمية بالمنغسة في الأزمة القائمة في لبنان بالعمل على تعزيز السلم والاستقرار في البلاد بدلاً من استخدام الساحة اللبنانية مسرحاً لصراعاتها.

السودان

استمرار الأزمات .. وتردي أوضاع حقوق الإنسان

تصاعدت في الفترة الأخيرة الأزمات السياسية التي يمر بها السودان بشكل ينذر بتوقف مساعي السلام في جنوب وغرب البلاد.

.. أزمة الشراكة الوطنية في الجنوب

وكانت أولى الأزمات هي تلك التي حدثت بين شريكي الحكم حزب "المؤتمر الحاكم" والحركة الشعبية لتحرير السودان خلال شهر أكتوبر/تشرين أول. فتصعيداً لحملة الاتهامات المتبادلة بين الطرفين حول تأخر وتلكؤ كل منهما في تنفيذ اتفاق السلام الموقع بينهما، واستمراراً لتلك الخلافات بشأن عدد من القضايا العالقة، قامت الحركة الشعبية في ١١ أكتوبر/تشرين أول بسحب وزرائها من "الخرطوم" إلى "جوبا" عاصمة الجنوب. وكان السبب في ذلك وجود خلافات بين

وكانت الأطراف المسيحية اللبنانية تبادلت الاتهامات بالمسؤولية عن وصول الأزمة الرئاسية في لبنان إلى طريق مسدود في ظل عدم التوافق على اختيار، فيما فشلت المساعي التي قام بها كل من السيد "عمرو موسى" الأمين العام لجامعة الدول العربية، و"بان كي مون" السكرتير العام للأمم المتحدة، و"برنار كوشينز" وزير الخارجية الفرنسية، والتي تمثلت مساعي اللحظة الأخيرة، بعد زيارات عدة سبقتها لمسؤولين دوليين للبلاد.

وقد شهدت الأزمة نوعاً من الانفراج، بعدما طرحت الأكثرية اسم قائد الجيش "ميشيل سليمان" لموقع رئاسة الجمهورية، وهو الأمر الذي أظهرت تصريحات زعماء المعارضة قدراً كبيراً من الترحيب به، خاصة وأنه مرشح توافقي، حيث رحب صراحة زعيم التيار الوطني الحر "ميشيل عون" بتسميته.

غير أن طرح اسم "سليمان" يستدعي إجراء تعديلات دستوريين، يسمح الأول بترشيحة وطرحه للتصويت، والثاني يتعلق بأحقية مجلس النواب في إجراء تعديل على الدستور في ظل فراغ موقع الرئيس، حيث لا يحق المجلس النواب إجراء أي عمل تشريعي خلال فترة الفراغ الرئاسي، وتقتصر مهمته فقط على انتخاب رئيسي للجمهورية قبل متابعة دوره التشريعي والرقابي.

من الجدير بالذكر، أن إجراء تعديل على الدستور وانتخاب رئيس للجمهورية يبقى بيد مجلس النواب اللبناني، ولا يعرض للتصويت العام على الناخبين اللبنانيين.

وعلى أن يرشح زعيم الأغلبية النيابية "سعد الحريري" رئيساً للحكومة من خارج تياره أيضاً، ووصف عون مبادرته بأنها "متوازنة وتحفظ حق الجميع وتمثل مخرجاً مشرفاً للأزمة" بين الأطراف السياسية لاختيار مرشح توافقي.

وقد رفضت قوى ١٤ آذار التي تمثل الأغلبية النيابية في لبنان مبادرة "عون"، ودعت جميع النواب إلى المشاركة في جلسة ٢٣ نوفمبر/تشرين ثان لانتخاب رئيس الجمهورية، وأكدت في بيان لها رفضها المطلق "أي تجزئة لولاية رئيس الجمهورية المؤكدة بست سنوات وفقاً لنص المادة ٤٩ من الدستور، واعتبرت أن أي اقتراح بهذا الشأن هو اعتداء مباشر على موقع الرئاسة".

وقبل انتهاء ولايته الدستورية بساعات، أصدر الرئيس "لحدود" قراراً بتكليف الجيش حفظ الأمن في لبنان ووضع جميع القوى الأمنية تحت تصرف الجيش باعتبار أن أخطار حالة الطوارئ متوافرة ومتحققة في كافة الأراضي اللبنانية، فيما أكدت حكومة "فؤاد السنيورة" رفضها هذا القرار، واعتبرته غير شرعي، فيما أعادت التأكيد أنها حكومة "شرعية ودستورية" وأنها مستمرة في تحمل مسؤولياتها وتمارس صلاحياتها كاملة حسب الدستور. فيما أعربت قيادة الجيش عن عزمها التنسيق مع حكومة "السنيورة" في ضوء دورها المقرر بحكم الدستور في حال فراغ موقع الرئاسة، وواصل الجيش عمليات انتشاره في المناطق الرئيسية في العاصمة وضواحيها بغرض حفظ الأمن العام.

وقائع ومتابعات

.. إحالة المعتقلين السياسيين للمحاكمة

أما على صعيد حقوق الإنسان، فلا تزال الأوضاع سيئة. ومتابعة قضية التخطيط للانقلاب على نظام الحكم، فقد رفضت محكمة الاستئناف السودانية في أوائل أكتوبر/تشرين أول طلب بالإفراج عن ٣١ من رجال السياسة والعسكريين الذين لم يوجه إليهم اتهامات رسمية منذ اعتقالهم في أغسطس الماضي حتى ١٨ نوفمبر/تشرين ثان، عندما أحال وزير العدل ملفات المحتجزين إلى القضاء بتهم ضمت "الاتفاق الجنائي على إثارة الحرب ضد الدولة، والسعي إلى تفويض النظام الدستوري، وتهم أخرى تصل عقوبتها إلى الإعدام. تلقت المنظمة معلومات عن احتمال تعرض خمسة من هؤلاء المحتجزين للضرب أو التعذيب نقلوا على إثره إلى المستشفى ومنها إلى سجن "كوبر". وقد بدأ كل من رئيس حزب الأمة للإصلاح والتجديد "مبارك الفاضل المهدي" ونائب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي المعارض "علي محمود حسنين" إضراباً عن الطعام في أوائل نوفمبر/تشرين ثان، للاحتجاج على "انتهاك حقوقهما الدستورية وحريتهما الإنسانية"، وتجدر الإشارة إلى خطورة هذا الإضراب على حياة "حسين" ذي السبعين عاماً. وقد أصدرت المنظمة بيانين أعربت فيهما عن قلقها، كما أعربت عن خشيتها من تسييس القضية، وطالبت السلطات السودانية بالإفراج عنهم أو إحالتهم لمحاكمة عادلة في حال ثبوت تهمة بحقهم، وقدمت مذكرة في هذا الشأن إلى مجلس

مفاوضات بين الحكومة والمتمردين في مدينة "سرت" الليبية والتي بدأت أعمالها في ٢٧ أكتوبر/تشرين أول. هذا بالإضافة إلى إشارة بعض المحللين إلى تأثير "الحركة الشعبية لتحرير السودان" على حركات المتمردين في إقليم دارفور والتي رفض بعضها المشاركة في جولة المفاوضات.

.. فشل مفاوضات سرت حول دارفور

وهو الأمر الذي ينقلنا إلى الأزمة الثانية، وهي عدم مشاركة كل الحركات المتمردة المعنية في المفاوضات القائمة. فقد غاب عن المفاوضات فصيلان بارزان وهما حركة "العدل والمساواة" و"جيش تحرير السودان- فصيل الوحدة". هذا بالإضافة إلى رفض فصيل "عبد الواحد محمد نور" المشاركة رفضاً تاماً. وقد أُنذر الأمر بعرقلة المفاوضات الجارية. ومما زاد الأمر سوءاً هو تلويح الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بالتهديدات ضد الحكومة السودانية في حال فشل المفاوضات، وهو الأمر الذي انتقده كثيرون وأولهم الحكومة السودانية لإعطاء الفرصة للرافضين للمشاركة بإفشال جهود التوصل إلى حل حاسم. ولكن يظل الأمر عرضة للتغيير لاسيما مع ورود أنباء على لسان رئيس وفد الحكومة للمحادثات "نافع علي نافع" عن إبداء إحدى الحركات المسلحة المؤثرة، والتي لم يسمها، لرغبتها في المشاركة. وعلى كل، فسوف تستمر المرحلة التشاورية أربعة أسابيع.

الطرفين حول أكثر من ٣٠ قضية في بروتوكولات اتفاق السلام الستة. وتتلخص تلك القضايا في ملف منطقتي إبيي النفطية، ووضع المليشيات التي لم تدمج بعد في الجيش الشعبي لتحرير السودان (وهو الجناح العسكري للحركة الشعبية) أو الجيش السوداني، فضلاً عن ملف إعادة الانتشار وسحب قوات الحكومة إلى حدود ١٩٥٦، وتقسيم عائدات النفط التي يكتنفها الغموض والتي هي محل اتهام دائم بين الطرفين، وأخيراً قضيتي ترسيم الحدود وتعديل القوانين التي تتعارض مع الدستور الانتقالي لاسيما قانون جهاز الأمن السوداني وقوانين الشرطة والانتخابات والعمال.

وعلى الرغم من انتهاء الأزمة قبيل نهاية الشهر ذاته بعد إجراء الرئيس السوداني تعديلات وزارية طلبتها الحركة، أهمها سحب "لام أكول" من منصب وزير الخارجية والاتفاق بين الرئيس ورئيس حكومة الجنوب "سلفا كير" على استكمال عملية إعادة انتشار القوات في يناير/كانون ثان المقبل، ونزع السلاح من المناطق النفطية، إلا أنها كشفت عن هشاشة اتفاق السلام وانعدام "الثقة المتبادلة" علي حد قول الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون". وبعد أن كانت تلك الشراكة الوطنية مثلاً يمكن الاقتداء به في حل النزاع في "دارفور"، فإن الأزمة قد أُلقت بظلالها القاتمة على إمكانية تحقيق سلام حقيقي وصلب بين الفرقاء، مع التدهور المتزايد للوضع في الإقليم.

ولعل ما أثار تلك المخاوف هو اشتعال الأزمة قبل وقت قصير من إجراء

وقائع ومتابعات

فعلى سبيل المثال، انفجرت عبوة ناسفة كانت تستهدف دورية للشرطة في حافلة صغيرة في حي شمال العاصمة في ٢٤ أكتوبر/تشرين أول، وقد أدت إلى مقتل وإصابة عدد من المدنيين شمل قرابة تسعة قتلى وجرح قرابة ١٦ آخرين كانوا يستقلون الحافلة. وفي أوائل الشهر ذاته اندلع حريق في سوق العاصمة الرئيسي "بكارا" عقب اشتباكات بين قوات الاحتلال والمسلحين المتمردين. وأدى الحريق إلى مقتل شخص على الأقل وإصابة اثنين آخرين، جميعهم من المدنيين.

هذا فضلا عن استهداف القواعد العسكرية الإثيوبية في مدينة "بيداوة" والتي تعرضت إحداها لهجوم انتحاري في ١١ من الشهر ذاته، أدى إلى قتل جنديين وجرح ثلاثة آخرين من جيش الاحتلال. ويضاف إلى ذلك استهداف الموظفين الحكوميين، كحادثة إطلاق مسلحين للنار في ٩ أكتوبر/تشرين أول على ثلاثة منهم في منطقة "بولو هولي" بجنوب العاصمة.

وكل تلك الأحداث التي تفاقمت في النصف الثاني من شهر أكتوبر/تشرين أول والتي وصفت بأنها "الأعنف منذ أشهر"، قد زادت الأوضاع الإنسانية للسكان سوءاً. فحسب تصريحات مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في النصف الثاني من نوفمبر/تشرين ثان هناك مليون مشرد نتيجة للصراع في الصومال، بالنزوح عن "مقديشو" بسبب تلك المعارك الأخيرة في الأسابيع الأولى من الشهر، لترتفع بذلك محصلة النازحين داخليا لهذا العام إلى "٨٥٠ ألف". هذا وقد وصف رئيس بعثة الصومال لدى الأمم

تتديد الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" للعملية، إلا أنه قد أعلن عزمه محاكمة الفرنسيين في بلادهم عوضا عن "تشاد" مهما كانت التهم الموجهة ضدهم". وهو الأمر الذي يعيد إلى الأذهان سيناريو الممرضات البلغاريات اللاتي تم الإفراج عنهن وتبرئتهن حال وصولهن إلى بلدهن من "ليبيا"، وعدم خضوعهن للمحاكمة على جريمة حقنهن للمئات من الأطفال الليبيين لفيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد أصدرت بيانا استنكرت فيه جريمة الاختطاف تلك ووصفتها بـ "الجريمة البشعة"، وعدتها من "الجرائم المنظمة" وجريمة "إتجار بالبشر". وطالبت المنظمة العربية بإجراء "تحقيق دولي" تشارك فيه البلاد المعنية ومنظمة الأمم المتحدة "لمحاسبة المتورطين واتخاذ إجراءات كفيلة بحماية أهالي دارفور والأطفال من صور الاستغلال".

الصومال

استمرار الاحتلال الإثيوبي يفاقم تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية

جابهت البلاد في الفترة الأخيرة موجة جديدة من المعارك العنيفة بين القوات الإثيوبية وجماعات التمرد. وظهر ذلك جليا خلال شهر أكتوبر/تشرين أول، حيث باتت انفجارات الألغام الأرضية واستهداف الأسواق في المناطق السكنية، فضلا عن اندلاع المعارك وتبادل إطلاق النار في المناطق الآهلة بالمدينين أو القرية منها تقع كلها للأسف ضمن أحداث الحياة اليومية للسكان الصوماليين.

حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

وعقب إحالة المعتقلين للمحاكمة في منتصف نوفمبر/تشرين ثان، دعت المنظمة السلطات لتوفير شروط العدالة في المحاكمة، وناشدتها عبر وزير العدل الإفراج عنهم قيد المحاكمة بدلاً من احتجازهم.

وقد رحبت المنظمة بقرار السلطات في مطلع ديسمبر/كانون أول بإسقاط الاتهامات والإفراج عن "مبارك الفاضل"، ولكنها جددت مطالبتها بشأن بقية المعتقلين.

.. وفضيحة اختطاف وتهريب

أطفال دارفور

اتخذ النزاع في إقليم دارفور بعداً جديداً وخطيراً بعد أن أنفلت الأمن وغاب الاستقرار ليصبح أبناء الإقليم النازحين في مخيمات اللاجئين على الحدود وفي الدول المجاورة عرضة لعمليات التواطؤ والتلاعب وصلت إلى حد تهريبهم إلى الخارج. فقد أحبطت السلطات التشادية محاولة منظمة فرنسية تسمى "أرش دي زوي" تعمل تحت مسمى الإغاثة والمساعدة الإنسانية لتهريب ١٠٣ طفل وطفلة من لاجئي دارفور المتواجدين في تشاد دون إذن من أسرهم لعرضهم للتبني في الخارج. وقد تم اعتقال ١٧ أوروبياً على يد القوات التشادية منهم تسعة فرنسيين (بينهم ثلاثة صحفيين) وسبعة من الأسبان المكونين لطاخم الطائرة وطيّار بلجيكي. وقد فُتح تحقيق في كل من "الخرطوم" و"باريس"، كما وجّه القضاء التشادي تهم "خطف قصر" و"الاختيال" و"التواطؤ" ضد المتهمين. وعلى الرغم من

وقائع ومتابعات

به السلطات من جرائم بحق المواطنين"، إضافة إلى الحصار الاقتصادي المفروض على المنطقة.

وقال عضو لجنة الوساطة السياسية بين الحكومة والحوثيين، النائب البرلماني الاشتراكي "عبدروس النقيب" أن اللجنة متوقفة عن العمل منذ أكثر من شهرين ولم تعقد أي اجتماعات، ولم تتول أي جهة رسمية متابعة تنفيذها لمهامها. ودعا "النقيب" الجانبين إلى تحكيم العقل والحوار كون أي انفجار للوضع سيعود بالقضية إلى نقطة الصفر. وأكد النقيب أنه لا توجد اتصالات حالياً مع قطر إزاء دور للوساطة بين الجانبين.

وتبدو المخاوف من نذر جولة قتال خامسة بين الجيش الحوثيين قائمة، خصوصاً بعد توقف لجنة الوساطة عن العمل وظهور الحوثيين بمظهر المنتصر في الجولات الأربعة السابقة.

ولعل انشغال الدولة بالأحداث الجارية في الجنوب والاعتصامات والمسيرات التي يقودها المتقاعدون العسكريون والمدنيون، علاوة على مطالبات بالانفصال سبب هذا التوقف.

.. والإفراج عن متهم بالانتماء للقاعدة

حالة من الغموض أحاطت بقضية الإفراج عن المتهم بالانتماء لتنظيم القاعدة "جمال البدوي" بعد الإعلان عن تسليم نفسه.

وقد انتقد مسئولون أمريكيون عملية الإفراج عن الرجل الذي حوكم بصنعاء قبل فراره من السجن بتهمة تدبير عملية

الوزراء "محمد جيدي" والذي قام بتقديم استقالته خلال شهر أكتوبر/تشرين أول. كما نشبت المعارك بين "أرض الصومال" و"أرض البونت" واللتين تتمتعان بالحكم الذاتي بسبب خلاف على الحدود بينهما في بداية أكتوبر/تشرين أول.

وأمام كل تلك الفوضى، لا يزال المجتمع الدولي صامتاً في حالة من اللامبالاة تجاه معاناة المدنيين الصوماليين الذين يعانون من الفوضى الداخلية من جهة والاحتلال الإثيوبي من جهة أخرى. فلم يقدم حتى الآن الدعم اللازم للاتحاد الإفريقي من أجل الإسراع في جمع القوات المفترض إرسالها للصومال وقوامها ٨ آلاف جندي، فلم يصل منها سوى ١٦٠٠ جندي فقط. كما لم يشارك المجتمع الدولي والدول المانحة في تخفيف الأزمة بإرسال المساعدات لبناء الدولة وتنمية المؤسسات الحكومية. ولا يزال عاجزاً حتى عن أن يتبنى موقفاً حازماً من الغزو الإثيوبي للمطالبة بانسحاب قواته.

اليمن

الحوثيون يؤكدون استمرار قصف الجيش لمناطق سكنية

أعلن "عبد الملك الحوثي" زعيم الحوثيين في صعدة أن تعزيزات عسكرية وصلت خلال شهر نوفمبر/تشرين ثان، وأن ضرباً مكثفاً بالأسلحة من عدة مواقع لا يزال مستمراً على عدة مناطق بمحافظة صعدة، بينها مناطق أهلة بالسكان.

وقد نفى "الحوثي" صحة الأنباء والتي تناقلتها تقارير صحفية عن اعتداء أنصاره على الجنود، واعتبر ذلك "تغطية لما تقوم

المتحدة "أحمدو ولد عبد الله" الوضع الإنساني بالبلاد بأنه "الأسوأ في أفريقيا". وفي ظل هذه الأوضاع، تضاعفت معاناة النازحين لاسيما الأطفال والنساء منهم اللاتي يتعرضن لخطر الاعتداء عليهن نظراً لانعدام الأمن الكافي لحماية مخيمات النازحين. هذا فضلاً عن صعوبة أداء المنظمات الإغاثية لعملها والوصول إلى المتضررين من جراء المعارك، والتي كانت وردت تصريحات تتهم الحكومة الانتقالية بتهديد عمال الإغاثية. ومما يندرج تحت هذه الصعوبات قيام برنامج الأغذية العالمي بتعليق أنشطته مؤقتاً، والتي كان يوزع من خلالها الغذاء لـ ٧٥ ألف شخص في العاصمة، وذلك عقب احتجاز مدير البرنامج على أيدي المسؤولين في الحكومة الانتقالية. وينذر ذلك الوضع بخطورة الأوضاع في ظل وجود ١,٥ مليون صومالي بحاجة للمساعدات الطارئة وفقاً لتصريحات منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (OCHA) "إريك لاروش".

تظهر أبعاد هذه المأساة الإنسانية مع صدور بيان لـ ٣٩ منظمة إغاثية أواخر شهر أكتوبر/تشرين أول للكشف عن عدم قدرتها للاستجابة بفعالية "للكارثة الإنسانية" والتي بدأت معالمها في الظهور في الصومال نتيجة للانفلات الأمني والمعارك التي أشعلها الغزو الإثيوبي للصومال.

يأتي كل ذلك في وقت لا يزال فيه الوضع السياسي للبلاد غير مستقر. فقد ظهرت الانقسامات الداخلية في الحكومة مع نشوب الخلافات بين الرئيس الصومالي "علي عبد الله يوسف" ورئيس

تفجير المدمرة الأمريكية كول عام ٢٠٠٠ والتي أسفرت عن مقتل ١٧ بحارا وجرح ٣٧ آخرين.

وتأتي عملية الإفراج عن "البدوي" بعد أسبوعين من تسليم نفسه. وقال مسئول بوزارة الداخلية إن "البدوي" هو حاليا محتجز لديها ورهن التحقيق لمساءلته حسب القانون، دون أي توضيحات أخرى. وأشارت مصادر صحفية إلى أن مفاوضات جرت مع أعضاء القاعدة لتسليم أنفسهم مقابل ضمان سلامتهم، وإسقاط التهم السابقة عنهم وعدم تسليمهم لواشنطن.

ولفتت المصادر الصحفية إلى أن الرئيس يرغب بتهدة جبهة القاعدة في البلاد بعد تجدد ظهور الدعوات لانفصال الجنوب وتحرك المعارضة.

وأوضح المدير العام لمنظمة هود الحقوقية المحامي "خالد الأنسي" أن رئيس الجمهورية له صلاحية العفو عن بعض المحكومين، وأن هذا العفو يجب أن يصدر بقرار علني، لكن قرارا كهذا لم يصدر عن "البدوي" أو غيره.

وحول الأحكام التي صدرت ضد "البدوي"، قال إنها غير قانونية وغير شرعية لأنها صدرت بالأساس من محكمة غير دستورية هي المحكمة الجزائية المتخصصة (محكمة أمن دولة) التي يحاكم أمامها جميع من يتهمون بالإرهاب.

سوريا

المنظمة العربية في سوريا تدعو لبدء الإصلاح القضائي

أصدرت المنظمة العربية لحقوق

الإنسان في سوريا بيانا بمقترحاتها حول الإصلاح القضائي في البلاد وذلك بمناسبة إعلان وزارة العدل عن تعيين قضاة جدد وجاء في البيان:

في محاولة للإصلاح داخل الجسم القضائي في سوريا قامت وزارة العدل وبعد أن أعلنت عن مسابقة لتعيين قضاة جدد في الوزارة حيث بلغ عدد المتقدمين الآلاف (أغلبهم من الخريجين الجدد ومن الطامحين في العمل بالقضاء لمآرب في نفس يعقوب)، بالاتصال ببعض المحامين في المحافظات من ذوي الخبرة والسمعة الحسنة وعرضت عليهم تعيينهم قضاة ومستشارين.

من الطبيعي أن يفاجأ الكثيرون بهذا العرض، إلا أن عددا من المدعويين لم يوافقوا لعدة أسباب منها:

* بعضهم لا يريد أن يغمس في هذا المجال الموبوء الذي بلغ الفساد فيه أشده.

* البعض الآخر وضمن حساب كلفة الحياة المعيشية والراتب والمردود المادي في مكتبه الخاص رأى فرقا كبيرا، وأنه لن يستطيع أن يعيش وعائلته حياة كريمة إلا إذا ركب الموجة وهذا لا يريده لنفسه ولا يريد لأولاده أن يعيشوا من تبعاته.

* ومنهم من رأى أن هذه المهنة لم تعد المهنة المشرفة التي ترفع الرأس لاختلاط الحابل بالنابل وعدم التمييز بين الجيد والسيئ.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا تشجع هذه المبادرة وترى فيها

بداية لإصلاح القضاء، وتتقدم بالمقترحات التالية:

* أن ترفع الدولة رواتب القضاة بما يتماشى مع كلفة الحياة المعيشية الجيدة الكريمة للقاضي وعائلته.

* أن يصنف القضاة وفقا لقدرتهم وخبرتهم لا وفقا لانتمائهم الحزبي أو واسطتهم أو

* أن تكف الأجهزة الأمنية وبعض المسؤولين عن التدخل في تعيين القضاة و عملهم بأي شكل كان، وأن لا تنسب للبعث اتهامات سياسية لتبعدهم أو تضعهم تحت سيفها المسلط على رقاب المواطنين.

* أن تتم محاسبة القاضي مسليا عن أي خطأ يرتكبه أو حكم في غير محله محاسبة جادة.

بهذا يعود القضاء إلى سابق عهده ويعود بريقه ويتشرف من ينتسب إليه، ويسود العدل بين المواطنين جميعا دون تمييز أو محسوب.

كما تدعوا المنظمة جميع السادة المحامين ذوي السمعة والأخلاق والضمير الحي أن يبتعدوا عن النظرة المادية وأن يضحوا قليلا تجاه وطنهم وأبناء شعبهم، وأن يحكموا ضمائرهم وعقلهم، وأن يوافقوا على تعيينهم.

.. وفرض تأشيرة دخول على

العراقيين

بدأت سوريا رسميا في ١ أكتوبر/ تشرين أول تطبيق قرارها بفرض تأشيرات الدخول على العراقيين الراغبين في الدخول إلى الأراضي السورية بعدما

وقائع ومتابعات

وعجز الحكومة الحالية عن تحقيق التغيير المنشود، ووجهت المعارضة انتقادات حادة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، متهمة الحكومة بالتقصير في حماية المواطنين من التلاعب بأسعار المواد الأساسية، وبأن الأوضاع الاقتصادية في البلاد تسير إلى تدهور مستمر.

فعلى الجانب السياسي، انتقدت المعارضة موضوع الحزب الذي تسعى بعض القوي الداعمة للرئيس "سيدي ولد الشيخ عبد الله" إلى إنشائه، وخصوصا في ظل النشاطات والبعثات التي يقوم بها الحزب الجديد في كل مقاطعات البلاد بوسائل غير محدودة ولا معروفة المصدر، والازدواجية في التعامل مع الأحزاب التي بدأت تظهر حتى قبل الترخيص للحزب.

وتقدمت المعارضة بمجموعة من الإجراءات إلى الحكومة كضمانات من شأنها أن تحول دون تحول الحزب الجديد إلى حزب للدولة، وهي: ألا يدخل الرئيس أو أي من معاونيه المقربين في هذا الحزب قيادة أو إنشاء وأن يلتزم مديرو المؤسسات العمومية والمركزية في الدولة بواجب "التحفظ" تجاه هذا الحزب، وعدم توليهم مناصب قيادية فيه، إضافة إلى عدم استغلال الحكومة الحالية موقعها في ترقية الحزب أو دفع المواطنين إليه بحكم أنه قد تم تشكيلها قبل إنشاء الحزب.

كما اقترحت أيضا ضمن الضمانات إنشاء هيئة رقابة على الشفافية السياسية ترصد أي مخالفات أو انحرافات نحو ممارسات حزب الدولة أو أي حزب آخر

ثان باستخدام مفرط للقوة مظاهرات سلمية في مدينة القامشلي وعين العرب (كوياني)، دعا إليها حزب الاتحاد الديمقراطي (كردي معارض)، للتنديد بالتصعيد العسكري التركي شمال العراق، وفضت قوات الأمن الجموع المشاركة بإطلاق الرصاص الحي، واستعمال الهراوات، والغازات المسيلة للدموع، والقنابل الدخانية، مما أسفر عن مقتل الشاب "عيسى خليل ملا حسين" ووالدته "زكية" من القامشلي برصاص قوات الأمن، وإصابة كلا من "بلال حسين حسن" ٢٤ سنة و"شيار علي خليل" ٢٥ سنة، واعتقال "عيسى حسو" و"جميل أبو عادل" و"عباس أبو رشو" من قيادات الحزب وأعقبها حملة اعتقالات عشوائية ومهامات شملت العشرات من المواطنين في القامشلي وفي كوياني.

إذ تعتبر المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن تعازيها لأسر الضحايا، فإنها تطالب الحكومة السورية بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة يشارك فيها ممثلون عن منظمات حقوقية مستقلة لتحديد المسؤولية عن الإفراط في استخدام القوة، كما تطالب السلطات بتعويض الضحايا وأسرههم وإطلاق سراح كافة المعتقلين ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة.

موريتانيا السلطات تفتح تحقيقا في جرائم قتل المتظاهرين

تعيش الساحة الموريتانية حالة من التوتر بين السلطات والمعارضة بسبب ما تسميه المعارضة بأنه تباطؤ الإصلاح

كانت أعلنت تأجيل العمل بهذا الإجراء حتى نهاية شهر رمضان (منتصف شهر أكتوبر/تشرين أول).

وكانت السلطات السورية قد أصدرت في ١٠ سبتمبر/أيلول قرارا يقضي بفرض تأشيرات دخول للعراقيين، إلا أنها تراجع عن تطبيق القرار وأعلنت تأجيل العمل به لغاية نهاية شهر رمضان، وقد استثنى القرار حاملي جوازات السفر الدبلوماسية وأصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية وأعضاء غرف التجارة والصناعة والزراعة وأعضاء هيئات التدريس في الجامعات والمعاهد العليا العراقية وأعضاء البحث العلمي والطلاب المسجلين بالجامعات والمعاهد والمدارس في سوريا. وجرى تحديد سمة الدخول بثلاثة أشهر، وهي صالحة لمرة واحدة وبرسم قدره ٥٠ دولارا. أما بالنسبة للسائقين فيتم منحهم سمة دخول لمدة سنة وبرسم قدره ٢٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادله باليورو.

وتخشي جماعات حقوق الإنسان أن يكون هذا القرار إعلانا لنية سوريا وقف استقبال اللاجئين العراقيين الفارين من جحيم الاحتلال الأمريكي والاحتلال المذهبي والعراقي في العراق، خاصة مع تقاعس المجتمع الدولي عن دعمها في مواجهة تزايد أعداد اللاجئين الذين تجاوز عددهم ١,٣ مليون لاجئ عراقي في واحدة من كبريات أزمات اللجوء في العالم.

.. وقمع مظاهرة في القامشلي وعين العرب

قمعت أجهزة الأمن في ٢ نوفمبر/تشرين

أطرافها يلاقي صعوبات كثيرة خصوصاً أنها اتخذت على عجل.

البحرين الجمعية البحرينية تقترح مسودة لقانون الجمعيات الأهلية

قدمت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان مسودة لمشروع قانون الجمعيات الأهلية، وقد حصل مشروع القانون على موافقة الجمعيات واللجان الأهلية التي حضرت الاجتماع الذي دعت إليه الجمعية البحرينية يوم ٨ نوفمبر/تشرين ثان. وقد جاءت مسودة القانون مراعية لمبادئ دستور ٢٠٠٢ التي تؤكد على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام.

وارتكز مشروع القانون أيضاً على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خاصة المادة (١٩) والمادة (٢٠) والمادة (٢٢) الفقرة الأولى والفقرة الثانية، والتي تقر الحق في التمتع بحرية الرأي والتعبير وحرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية وحرية تكوين الجمعيات مع آخرين بما في ذلك القيود التي تحد من ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون كما ارتكز مشروع القانون.

وقد شملت التعديلات المقترحة اهتماماً تأسيس المنظمات من خلال التيسير من شروط تأسيس المنظمات والجمعيات الأهلية والمواد الخاصة بجواز اشتراك

الداخلية عن فتح تحقيق إداري بشأن إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين. وكما أفادت مصادر عدة عن وقوع اعتقالات وصفت بالواسعة، شهدتها المقاطعات والمدن المحتجة، وأعلنت السلطات عن اعتقال ممثلي حزبي تكتل القوي الديمقراطية والاتحاد والتغيير في مقاطعة "كوبني" بعد الاشتباه في صلتها بالأحداث.

وقد أعلنت الحكومة أنها بصدد خطة عاجلة لمواجهة حالة الغلاء المتزايد في البلاد والتي أدت إلى اندلاع تلك المظاهرات، تتركز حول ثلاثة محاور هي التوزيع المجاني لكميات من الأغذية على المواطنين الأكثر احتياجاً، وتمويل سلسلة من المشاريع الصغيرة والمدرسة للدخل وتوفير المواد الغذائية الأساسية بالكميات الكافية وبأدنى سعر.

وكما أعلنت الحكومة في ١١ نوفمبر/تشرين ثاني خفض الضرائب على رواتب وأجور الموظفين والوكلاء المتعاقدين مع الدولة بنسبة ٦٠% ابتداء من يناير/كانون ثاني القادم، في إطار خطة عاجلة لمواجهة حالة الغلاء.

واعتبرت المعارضة أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة ارتفاع الأسعار تشكل خطوة إيجابية، لكنها غير كافية، وهناك مخاوف من جانب الاقتصاديين والمواطنين على حد سواء من ألا تتحول هذه الإجراءات إلى واقع ملموس في الوقت القريب، بسبب وجود صعوبات عملية والتي تتمثل في اتساع الأراضي الموريتانية، وتباعد مدنها مما يجعل إيصال هذه المساعدات إلى كل

بحيث يكون بإمكانها أن تحقق وتوقع العقوبات بالمخالفين، كما اقترحت إصدار قانون للشفافية السياسية على غرار قوانين الشفافية في المجال الاقتصادي، وطالبت بمنح المعارضة وقتاً مناسباً في وسائل الإعلام العامة.

وأكدت المعارضة أنه لم يصلها أي رد من الحكومة بعد على هذه المطالبات بالرغم من أن وزير الداخلية أعرب لهم عن استعداد الحكومة للتشاور حولها بعد عرضها على أحزاب الأغلبية.

إما عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فيسود قلق كبير إزاء الوضع الاقتصادي الراهن في ظل انخفاض معدل الدخل الشهري، وارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب وتراجع آفاق الاستثمار مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

فمثلاً في ٢ نوفمبر/تشرين ثاني أعلنت الحكومة عن زيادة أسعار الكهرباء والماء بنسب تتراوح بين ٥% للفئات ذات الاستهلاك الضعيف و ٢١% للفئات كثيرة الاستهلاك والتي قدرتها جمعيات حماية المستهلك ب ٥٣% من مجموع السكان، وبعد أقل من أسبوع أقرت الحكومة زيادة في أسعار المحروقات بنسبة ٨% على الديزل والبنزين، الأمر الذي أدى إلى انطلاق المظاهرات والاحتجاجات في عدد من المدن على خلفية الارتفاعات المتكررة في أسعار أغلب السلع الاستهلاكية الأساسية، وأسفرت التظاهرات عن سقوط قتيلين وإصابة عدد من الجرحى نتيجة استخدام قوات الأمن الرصاص الحي في تفريق المتظاهرين، وأعلنت وزارة

وقائع ومتابعات

الشابي" بإضراب عن الطعام وقد اعتدى عليه بالعنف الأعوان الذين يحاصرون ذلك المقر ومزقوا ثيابه وقاموا بجرحه بالطريق العام لإبعاده بشكل مهين عن ذلك المقر.

وكذلك تم يوم ٨ أكتوبر/تشرين أول الاعتداء بالعنف اللفظي والعبارات النابية المهينة على بعض مناضلي فرع "توزر - نقطة" للرابطة حين توجهوا مع عدد من النشطاء في الجهة إلى مقر الولاية لتسليم الوالي رسالة تطالب برفع الحصار المضروب على المقرات ومنع النشاط داخله وقد عمد رئيس فرقة الإرشاد "عبد العزيز مبروكي" إلى منع السيدين "عمر قويدر" عضو هيئة الفرع و"الهادي حمدة" كاتب عام جامعة الحزب الديمقراطي التقدمي بتوزر من دخول المدينة مستعملا عبارات بذيئة تجاه السيد "عمر قويدر" ووالدته مهددا بدهسه بسيارته الإدارية.

وسجلت الهيئة المديرية تواصل الإضراب عن الطعام الذي تشنه السيدة "مية الجريبي" الأمينة العامة للحزب الديمقراطي التقدمي و أ. "أحمد نجيب الشابي" مدير جريدة "الموقف" احتجاجا على تجريدهم من مقراتهم ودفاعا عن حقهم في النشاط السياسي بعد صدور حكم عن محكمة ناحية تونس يقضي بفسخ عقد تسويغ مقر جريدة "الموقف" المبرم منذ سنة ١٩٩٤ وإلزام أ. "الشابي" بوصفه مدير الجريدة بالخروج منه بدعوى أن هذا المقر يستغل كمقر مركزي للحزب الديمقراطي التقدمي في مخالفة لشروط العقد. وفي الوقت الذي تتعرض فيه حياتهما للخطر الفائق، كما أكد ذلك الأطباء، يشن عليهم

سنتين على محاصرة مقرات فروع الرابطة بواسطة أعوان أمن بالزي المدني بدون حتى التعلل بسند قضائي لـ "تبرير" هذا الاعتداء الصارخ على مقراتنا وبجحة "تنفيذ تعليمات". كما تسجل تواصل محاصرة المقر المركزي للرابطة ومنع أي نشاط به من طرف السلطة لأسباب واهية لم تعد تقنع حتى مردديها. وقد قامت السلطة بمنع انعقاد المؤتمر الوطني للرابطة في مناسبتين خلال شهري سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ و مايو/أيار ٢٠٠٦. ورغم تجند جميع هياكل الرابطة ومناضليها جهويا ووطنيا وخوضهم العديد من النضالات بمساندة فعاليات المجتمع المدني من أجل رفع الحصار عن مقراتهم التي واصلوا التمسك بها، ورغم مطالبتهم السلطة برفع يدها عنها، فإن هذه الأخيرة تمنع في سلوكها المنتهك لحق الاجتماع والتنظيم خارقة بذلك القانون التونسي والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية والمتعلقة بحق الاجتماع والتنظيم.

وقد تعرض مناضلو الرابطة إلى جميع أنواع التنكيل من جراء إصرارهم على ممارسة حقوقهم وخاصة منها الحق في الاجتماع واستعمال مقرات فروعهم، كما أنهم يتعرضون لهذه الاعتداءات بمناسبة ممارستهم لحقوقهم كمواطنين، فقد تم في الأيام الأخيرة فقط الاعتداء بالعنف المادي واللفظي على عدد منهم مثل الصحفي "لطف الحجي" نائب رئيس فرع بنزرت للرابطة الذي يمنع بشكل منتظم من دخول مقر الحزب الديمقراطي التقدمي حيث تقوم السيدة "مية الجريبي" و أ. "أحمد نجيب

المنظمات التي تشترك في نشاط واحد في إنشاء اتحادات نوعية فيما بينها وتعديل بعض المواد الخاصة بتسجيل وحل المنظمات.

كما أوصى مشروع القانون بإلغاء الباب الرابع من القانون مع التوصية بإصدار قانون خاص بشأن المؤسسات غير الهادفة للربح بما في ذلك الصناديق الخيرية، على أن يتم مشاركة تلك الصناديق في صياغة القانون الخاص بها. كما طالب مشروع القانون بإلغاء الباب السابع من القانون والخاص بالعقوبات لأنه لا يمكن أن يستقيم العمل التطوعي مع عقوبات. كما طالب باستثناء النوادي الرياضية من هذا القانون وأن يكون لها قانون خاص يتبع المؤسسة العامة للشباب والرياضة، كما أجاز مشروع القانون تلقي الدعم المالي غير المشروط من الداخل والخارج شريطة الإفصاح عن مصدره.

تونس

الرابطة التونسية تطالب بفك الحصار عن مقرات الجمعيات المستقلة

أصدرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بيانا في ٩ أكتوبر/تشرين أول بمناسبة مرور أكثر من سنتين على حصار السلطات التونسية لمقرات الرابطة ومنعها عن العمل وتضامنا مع جريدة "الموقف" وحزب الديمقراطي التقدمي والذين يواجهان "هجمة عنيفة من قبل السلطات" وجاء في البيان:

تسجل الهيئة المديرية للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان مرور أكثر من

٤٨ جمعية إضافة إلى ممثلي حملة الحق في التنظيم والتي تضم أكثر من أربعين جمعية ومؤسسة، وشارك في هذه الورشة ممثلون لوزارات الخارجية والعدل والشئون القانونية، ولم يحضر ممثل لوزارة التضامن الاجتماعي المسؤولة عن تطبيق القانون.

وقد أصدرت الورشة عدداً من التوصيات تتضمن:

١- حرية تكوين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة بالإخطار دون قيد أو شرط.

٢- فتح مجالات وميادين وأنشطة العمل على اختلاف تعددها وتنوعها.

٣- عدم اعتبار أنشطة المنظمات الحقوقية والدفاعية لحقوق الإنسان ضمن الأنشطة السياسية المحظورة بما فيها أنشطة عقد التحالفات لضمان التأثير في التشريعات أو الدفاع وتعزيز حق المشاركة كحق التصويت ومراقبة الانتخابات أو مساعدة المواطنين في تسجيل أسمائهم في الجداول الانتخابية.

٤- أن يتضمن القانون تفسير معنى النشاط السياسي والنقابي المحظور بدلاً من اللائحة التنفيذية.

٥- حرية الإدارة الذاتية للمنظمات الأهلية وحريتها في وضع نظامها الأساسي ونظمها الداخلية.

٦- عدم جواز التدخل في القرارات التي تصدرها المنظمات الأهلية ممثلة في مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية أو إيقافها بما في ذلك عدم جواز الاعتراض على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من قبل أي جهة إدارية إلا باعتراض

المضايقات المسالطة على أحزاب المعارضة.

تجدد مساندتها لجريدة "الموقف" والحزب الديمقراطي التقدمي و تعاطفها مع السيدة "مية الجريبي" و أ. أحمد نجيب الشابي" في مطالبتهم بحقهم في مقرهم وحرية الإعلامية ونشاطهم السياسي.

تدعو هياكل ومناضلي الرابطة وكافة مكونات المجتمع المدني لمواصلة العمل من أجل رفع الحصار عن مقراتهم وصيانة استقلالية منظماتهم وبقائها مدافعة عن كل الحقوق لكل الناس.

مصر

الرؤية المستقبلية لتعديلات قانون الجمعيات الأهلية .. رؤية المجتمع المدني

شهدت الساحة المصرية العديد من الفعاليات التي تمثلت في ورش العمل والندوات والمؤتمرات والتحالفات على خلفية بلورة مقترحات محددة لتعديل قانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

وقد خرجت بعض هذه الفعاليات بمسودة مشروع قانون كامل لتعديل القانون، وأقر البعض الآخر إعلان مبادئ حول الحق في حرية التنظيم وتكوين الجمعيات وشكلت مجموعة من الجمعيات حملة باسم "الحق في التنظيم".

وقد نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان ورشة عمل في ٢٩ أكتوبر/ تشرين ثان تحت عنوان "الرؤية المستقبلية لتعديلات القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢"، وقد شارك في هذه الورشة ممثلون عن

رموز السلطة هجوما عنيفا وتستهدفهما بعض صحفها بعبارات غير أخلاقية. واستغربت الهيئة المديرية السرعة الفائقة التي تم بها القيام بجميع الإجراءات للحصول على النسخة التنفيذية من ذلك الحكم يوم النطق به. ففي يوم واحد وبنظام عمل الحصة الواحدة تم تلخيص الحكم صادر في الأصل (وليس استعجالاً) ورقفه ومقارنته وإمضاؤه من طرف من صرح به وإيداعه بمصلحة التسجيل بقبضة المالية وخلص معالم ذلك التسجيل و استخراج نسخة تنفيذية من الحكم بعد إمضائها من القاضي الذي أصدره، وهي إجراءات تستوجب عادة عدة أسابيع وأحياناً عدة أشهر. وتعتبر أن هذه السرعة الفائقة وغير المسبوقة تؤثر بما لا يدع مجالاً للشك أن "التعليمات" لم تكن غائبة عن هذا القرار.

وعليه، فإن الهيئة المديرية للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي تذكر بعرقلة السلطة المتواصلة لنشاط الجمعيات المستقلة والأحزاب المعارضة باحتكارها القضاءات العمومية ومضايقاتها وضغوطاتها المتواصلة على الخواص الذين يقبلون بكراء مقرات لتلك الجمعيات والأحزاب:

تطالب السلطة برفع يدها عن مقرات الرابطة والكف عن اعتداءاتها على مسئولولي ومنكرطي الرابطة وتمكينهم من النشاط بكل حرية .

وبفك الحصار عن مقرات الجمعيات المستقلة ورفع يدها عن المقر المركزي لجريدة "الموقف" والحزب الديمقراطي التقدمي ومقراته الجهوية والكف عن

وقائع ومتابعات

مسبب.

٧- إلغاء سلطة الجهة الإدارية في التفتيش على الوثائق والمستندات ودخول المقار من قبل موظفيها دون إخطار المنظمات الأهلية.

٨- حرية المنظمات الأهلية في إقامة التحالفات والشبكات الدولية والإقليمية والعضوية بها شرط الإخطار.

٩- إلغاء لجان تسوية المنازعات والتي يشترط القانون اللجوء إليها قبل اللجوء للقضاء.

١٠- حق الجمعيات في تلقي التبرعات والمنح الأجنبية بالإخطار للمنظمات الأهلية حذف المنح إذا لم تعترض الجهة الإدارية على تلقي الجمعية لها خلال شهر مع حق المنظمات الأهلية في اللجوء للقضاء للطعن على قرار الجهة الإدارية برفض قبول التمويل.

١١- إلزام الشركات الخاصة بتخفيض أسعار الكهرباء والتليفون والمياه والغاز مع إعطاء ميزة خفض ضرائبها بمقدار ما تحملته.

١٢- إلغاء سلطة الجهة الإدارية في الحل الإداري للجمعيات أو عزل مجلس الإدارة أو تعيين مصفي أو هيئة مؤقتة لإدارة الجمعية، وأن يكون الحل بحكم قضائي نهائي أو قرار من الجمعية العمومية.

١٣- إعفاء الجمعيات الأهلية من جميع أنواع الضرائب على تعاملاتها مع الغير.

١٤- وضع ضوابط الشفافية في العلاقات التعاقدية بين المنظمات الأهلية والحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية المانحة.

١٥- إلزام المنظمات الأهلية بأن تكون

حسابات هذه المؤسسات خاضعة لإجراءات مراجع حسابات معتمد مع الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية والتقارير والمستندات.

.. وإستراتيجية لمناهضة التعذيب في ورشة عمل للمجلس القومي

عقد المجلس القومي لحقوق الإنسان في ١٩ نوفمبر/تشرين ثان في القاهرة ورشة عمل عن "إستراتيجيات مناهضة التعذيب"، وشارك في جلساتها عدد من الخبراء والأكاديميين والمسؤولين في أجهزة الدولة بالإضافة إلى عدد من نشطاء حقوق الإنسان، ورأس الورشة أ.محمد فائق الأمين العام للمنظمة وعضو المجلس القومي ورئيس لجنة الحقوق المدنية والسياسية فيه.

وقد خلصت الورشة لمجموعة من التوصيات التي أكدت أن قضايا حقوق الإنسان وقضايا التعذيب أصبحت تمثل شأنًا دوليًا يهم العالم كله، وأن مواجهة ممارسات التعذيب التي تعرض لها بعض المحتجزين في أقسام الشرطة وأماكن الحبس هي قضية إجماع وطني، وأن كل إصلاح حقوقي يستهدف حماية الكرامة الإنسانية للمواطن يمثل في نهاية المطاف تعزيزاً لقيم المواطنة والانتماء، وأوصت الورشة بعدة توصيات وهي:-

١- تطوير محتوى ومنهج وأسلوب تدريس مادة حقوق الإنسان لطلاب كلية الشرطة، وتعميم تدريس ثقافة حقوق الإنسان على كافة الموظفين والعاملين والمتدربين في المعاهد والمؤسسات

ومراكز التدريب الأمنية.

٢- إصلاح ودعم أماكن الاحتجاز والسجون وتزويدها بالإمكانات والموارد الكفيلة بضمان الحد الأدنى لاحترام الكرامة الإنسانية، وتحديث جهات التحقيق الاستدلالي الأولي والتوسع في معامل الأدلة الجنائية، والأخذ بنظم وأدوات الإثبات الجنائي للحد من اللجوء لوسائل الإكراه التي قد تستخدم لإجبار الأشخاص على الاعتراف رغماً عن إرادتهم.

٣- إصلاح الأحوال المعيشية وتطوير السجون وأماكن الحبس والاحتجاز بما يكفل توافر شروط الحد الأدنى لاحترام الكرامة الإنسانية ووضع حد لظاهرتي الحبس الانفرادي ومنع الزيارة لما تسببه هاتان الظاهرتان في معاناة شديدة للسجين وتطبيق اليوم العائلي.

٤- الطلب من وزارة الداخلية بأن تجعل من حسن معاملة المواطنين واحترام الكرامة الإنسانية لهم ولو كانوا متهمين أو مشتبهاً فيهم أحد معايير تقييم الأداء المهني لرجال الشرطة، وأن يتم هذا التقييم بصورة دورية ويؤخذ في الاعتبار كمسوغ للمكافأة أو سند للمساءلة.

٥- تعديل وتحديث المنظومة القانونية المتعلقة بجريمة التعذيب سواء في جوانبها الموضوعية أو الإجرائية، بحيث يشمل هذا التحديث المنشود ضبط نطاق تطبيق الجريمة، وتشديد العقوبة المقررة، وإعادة تعريف فعل التعذيب وإجازة الادعاء المباشر في جرائم التعذيب واستعمال القسوة.

٦- تنظيم وتفعيل الإشراف القضائي على المؤسسات العقابية وأماكن الحجز وأن

وقائع ومتابعات

.. رسالة مفتوحة من الرابطة الجزائرية لرئيس الجمهورية للمطالبة بدعم وتطوير نظم العدالة

وجهت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان في ٢٨ أكتوبر/تشرين أول رسالة مفتوحة إلى فخامة السيد "عبد العزيز بوتفليقة" رئيس الجمهورية الجزائرية بمناسبة حلول السنة القضائية الجديدة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، دعت فيه إلى العمل في سبيل إصلاح نظم العدالة في البلاد، وجاء نص الرسالة التي وقعها الأستاذ "بو جمعه غشير" رئيس الرابطة على النحو التالي:

"فخامة الرئيس

تشرفون غدا بحول الله على افتتاح السنة القضائية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وسوف يقدم المسؤولون عن القطاع أمامكم إحصائيات ذات أرقام مذهلة، لو كانت تعني قطاع آخر، غير قطاع العدالة لوصفت بالنتائج الباهرة، لكن قطاع العدالة لا يقاس بعدد القضايا المفصول فيها، ولكن بنوعية الأحكام التي تصدر بين المتخاصمين، ومدى تقبل الأطراف لها، ومدى الإنصاف الذي يشعر به المتقاضين، ومدى حماية العدالة لحريات وحقوق الأفراد وممتلكاتهم، وعليه وانطلاقاً من الواقع المعيش فإن الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان تقدم أمامكم المعانيات التالية:

- إن إصلاح العدالة لم يوضع في سياق إصلاح الدولة وإعادة صياغة دورها في إطار مجتمع ديمقراطي متعدد، والعدالة لا تزال تمارس كوظيفة رغم إقرار الدستور أنها سلطة.

موافقته عليها، تكتمل شروط المصادقة على هذه الاتفاقات.

ولم توفر المصادر معلومات كافية عن مضمون هذه الاتفاقيات، وما إذا كانت تتطلب تعديلاً في التشريعات الحالية، ومدى صلتها بعزم الحكومة إعداد تشريع خاص لمكافحة الإرهاب ومدى تأثيره على الضمانات القانونية لحقوق الإنسان.

الجزائر الأمم المتحدة تدين انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر

أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان (لجنة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية) في ٢ نوفمبر/تشرين ثان عن قلقها إزاء "انتهاكات حقوق الإنسان العديدة والخطيرة" في الجزائر، والتي قالت إنها ما زالت تقع بدون محاسبة.

وفي مراجعة لسجل حقوق الإنسان في الجزائر، قالت اللجنة الأمامية إنه يتعين على الجزائر أن تتخذ إجراءات للتحقيق في الانتهاكات التي تم لفت انتباهها إليها مثل "المذابح، والتعذيب، والاعتصاب، والاختفاء القسري"، وحمل خبراء اللجنة مسؤولية هذه الانتهاكات لعناصر أمن محسوبين على سلطات الدولة وكذا لأعضاء الجماعات المسلحة.

وأوصت اللجنة الأمامية بضرورة تعليم قطاعات القضاة والمحامين وموظفي إنفاذ القانون، وكذا المواطنين أسس حقوق الإنسان لضمان احترام أفضل للمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الحكومة الجزائرية.

يكون وجوبياً وأن يتم على نحو دوري سواء في إطار الإشراف القضائي في وزارة العدل أو عن طريق الأخذ بنظام قاضي تنفيذ العقوبات المطبق في كثير من التشريعات المقارنة.

٧- التأكيد على حق زيارة السجون للجهات المخولة قانونياً بإجراء هذه الزيارات وكذلك للمؤسسات واللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية. ٨- الدعوة إلى انضمام مصر للبرتوكول الإضافي لاتفاقية مناهضة التعذيب، والعمل على تحقيق مواءمة التشريعات المصرية مع ما تتضمنه الصكوك الدولية في هذا الشأن والترحيب بإجراء الحوار البناء مع المعنيين التابعين للأمم المتحدة في مصر وكافة المحافل الدولية.

.. ومجلس الشورى يصادق على خمس اتفاقات لمكافحة الإرهاب

وافق مجلس الشورى في منتصف نوفمبر/تشرين ثان على انضمام مصر لخمس اتفاقيات دولية جديدة لمكافحة الجرائم الإرهابية، وذكر الدكتور "مفيد شهاب" وزير شئون المجالس النيابية والشئون القانونية أن مصر سبق أن انضمت إلى ثلاث عشرة اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب، وأن الاتفاقيات الجديدة تؤكد على رغبة مصر في التعاون دولياً للقضاء على هذا النوع من الجرائم مجدداً الإشارة على دعوة رئيس الجمهورية لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب.

وتمهد هذه الموافقة لعرض هذه الاتفاقيات على مجلس الشعب وفي حال

وقائع ومتابعات

بلباسهن التقليدي يقفن ضمن طوابير الناخبين. وتضمنت النتائج التي جاءت أكثر من تقليدية، عدم تمكن أي امرأة من بين ٢١ مرشحة تقدمن للانتخابات من الفوز، وذلك رغم ارتفاع مشاركة المرأة في هذه الانتخابات، وفيما كان المجلس المنتهية ولايته يضم امرأتين من أصل ٨١٤ عضواً.

وقال وكيل وزارة الداخلية ورئيس لجنة الانتخابات "إن اللجنة لم تتلق أي طعون في نتائج الانتخابات في جميع المحافظات والمناطق".

وسمح للمرشحين لأول مرة منذ تأسيس مجلس الشورى في ١٩٩١، بالقيام بحملات انتخابية. ويسكن سلطنة عمان ٢,٣ مليون نسمة، بينهم ١,٦٩ مليون عماني يتمتع بالمواطنة. وسمح فقط للعمانيين الذين تجاوزت أعمارهم ٢١ عاماً بالتسجيل في القوائم الانتخابية.

وينتقد المراقبون هيمنة الروابط القبلية على اختيار الناخبين الذين عادة ما يصوتون لمرشحي قبيلتهم أو أقاربهم.

فيما يبرر النواب هذا السلوك الانتخابي بأنه لا ينبغي "حرق المراحل"، وأنه مع مرور الزمن سيتم توسيع صلاحيات المجلس وتعزيزها، واعتبروا السماح للمرشحين هذه المرة بالقيام بحملات انتخابية تجديداً هاماً.

ولمجلس الشورى صلاحيات محدودة، إذ يمكنه مساءلة الوزراء وأسلوب إدارتهم، لكنه لا يملك سلطة التشريع أو إصدار توصيات تتعلق بالسياسة الخارجية أو الدفاع أو الأمن وتعتبر عمان أول دولة خليجية منحت النساء حق التصويت

وأن لا تتدخل في تسييره أية جهة أخرى. سيادة الرئيس

إن الأحكام تصدر باسم الشعب، والشعب يجد نفسه غريباً عنها، لذلك وشعورا منا بالمسؤولية فإننا نهيب بكم وأنتم القاضي الأول في البلاد وحملي الدستور أن تتدخلوا من أجل إنقاذ العدالة، وجعل العدالة أساساً لبناء ديمقراطية دستورية وتعبيراً عن بعد سياسي في قلب التقاليد الديمقراطية وتشديد مجتمع مستقر وعادل".

سلطنة عمان

إجراء انتخابات مجلس الشورى.. وإخفاق النساء المرشحات

أجريت انتخابات مجلس الشورى في سلطنة عمان يوم ٢٧ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٧ لانتخاب ٨٤ عضواً في المجلس من بين ٦٣١ مرشحاً بينهم ٢١ امرأة. واقتربت نسبة المشاركة في الانتخابات من ٥٠% من عدد الناخبين الذين يبلغ عددهم ٣٣٨ ألفاً.

وأفادت مصادر صحفية بأن أعلى نسبة مشاركة سجلت في ولاية صلالة التي تبعد قرابة ألف كم عن العاصمة مسقط، حيث أدلى ٦٠% من الناخبين المسجلين بأصواتهم فيها. وظهرت نتيجة ولاية هيماء مبكراً من أصل ٦١ ولاية، ثم توالى نتائج الانتخابات في بقية الولايات تبعاً لسير عمليات فرز الأصوات الناخبين التي ساهمت التقنية الحديثة في تسهيلها وسرعتها.

وقد شهدت الانتخابات نسبة مشاركة واسعة بين النساء، وشوهدت السيدات

- القاضي يمارس مهامه في ظروف متشابهة تتداخل فيها الضغوطات والتأثيرات. ويحاسب على الكم ويجبر عليه، مما يجعله في صراع دائم بين ضميره ورؤسائه المباشرين وغير المباشرين.

- من بين ما جاءت به الإصلاحات في المرحلة السابقة، العمل على تصفية الملفات، بصورة لا توفر أدنى قدر من ضمانات المحاكمة العادلة المتفق عليها دولياً، بحيث إن القاضي يدخل الجلسة بمئات الملفات، وهو مطالب بالفصل فيها في نفس الجلسة، وقد أحصى البعض وأن الوقت الذي يخصص لكل ملف لا يتعدى الدقيقة الواحدة، وقد عبر العديد من القضاة عن استيائهم من هذا الوضع.

إن الإصلاحات ركزت على جهاز العدالة وأغفلت السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وعجزت عن جعل الجهاز يستجيب لمتطلبات الساعة سيادة القانون. فخامة الرئيس

تدركون جيداً أن العدالة هي الفضيلة الأولى في المجتمع، وكل فرد في المجتمع يتمتع بحصانة أساسها العدل ولا يجوز إطلاقاً انتهاك هذه الحصانة مهما كانت الأسباب، وتحقيق العدل في مجتمع ما يلطف من طبائع أفرادها، وتحقيق العدل وتلطيف الطبائع بينهما حبل سري يجعل الواحدة لا تتحقق دون أن تجر معها الأخرى. وعليه فإن النظر في الملفات يجب أن يكتسي طابعاً من القدسية والورع وأن لا يكون طويلاً مجحفاً ولا قصيراً مخلاً، ويترك أمره للأطراف والقاضي،

والترشح، وذلك عام ١٩٩٤، ثم تبعتها كل من قطر والبحرين والكويت والإمارات.

الأردن انتخابات تشريعية ورفض حكومي للمراقبة عليها وتراجع مشاركة الأحزاب السياسية

شهد الأردن إجراء الانتخابات التشريعية لاختيار أعضاء مجلس النواب الأردني الخامس عشر في تاريخ المملكة الأردنية في ٢٠ نوفمبر/تشرين ثان، وقد رفضت الحكومة مطالب المجتمع المدني (ومنها التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني والذي درب ما يقرب من ٢٥٠ مراقب ومراقبة) للقيام بمهام مراقبة الانتخابات، وقررت الحكومة أنها سوف تسمح "بالمراقبة" للانتخابات وليس "المراقبة"، وهو ما يعنى عملياً عدم السماح للمراقبين بالتواجد داخل غرف الاقتراع والفرز وإعلان النتائج. وقالت منظمات المجتمع المدني أن ذلك يفقد المراقبة أي مضمون حقيقي لها ويجعل من المراقبة مجرد عملية رص وملاحظة وتعليق.

وأصدر المركز الوطني لحقوق الإنسان بياناً في ٧ نوفمبر/تشرين ثان تعليقاً على موقف الحكومة، وجاء فيه أن المركز اشترك مع منظمات حقوق الإنسان في تدريب ما يقرب من ٢٢٠٠ شخص على مراقبة العملية الانتخابية من جميع محافظات الأردن وفقاً للمعايير الدولية، وقد طالب الحكومة منذ يوليو/تموز الماضي بالسماح لهم بالمراقبة إلا أنه لم يتلق رداً، وتعللت الحكومة في تعاطيها في هذا الملف مع المركز الوطني بأن القانون

أعطى الحق في مراقبة عملية التصويت والفرز للمرشحين ومنادويهم دون مؤسسات المجتمع المدني.

وقد شهدت الأيام التي سبقت إجراء الانتخابات إعلان الحكومة عزمها السماح لمندوبي منظمات حقوق الإنسان بزيارات لمراكز الاقتراع دون تحديد ماهية هذه الزيارات.

وقد أعلن المركز الوطني أنه لا يقبل أن يكون جزءاً من عملية تنسيق لمتابعة الانتخابات بطريقة شكلية ولا تحقق الأهداف المرجوة منها، وأنه سيستمر في القيام بواجبه وبوسائله الخاصة في مراقبة الانتخابات النيابية وإصدار تقرير شامل.

وفي سياق متصل استمرت ظاهرة انكماش المشاركة السياسية للأحزاب الأردنية على غرار ما جرى في الانتخابات البلدية، والاكتفاء بطرح أعداد رمزية من المرشحين ويرجع المراقبون الأسباب في ذلك لتراجع الشأن السياسي وتقدم الشأن الخدماتي والشخصي وتراجع المرشح السياسي لصالح المرشحين من رجال الأعمال والأثرياء.

وأشارت المصادر الرسمية إلى أن نسبة التصويت بلغت ٥٤%، في الوقت الذي شككت فيه المصادر المستقلة في صحة هذه النسبة، وقد شهدت العاصمة عمان أدنى مستويات الإقبال، فيما بلغت نسبة التصويت أكثر من ٥٥% في بعض المناطق الريفية والصحراوية.

وقد اتهمت جبهة العمل الإسلامي السلطات بتزوير نتائج الانتخابات وأشارت إلى عمليات واسعة لشراء الأصوات، وقد حصلت الجبهة على سبع مقاعد بعد أن

كانت تحظى بسبعة عشر مقعداً في المجلس السابق. ولم تسجل مشاركة فاعلية للأحزاب السياسية، فيما فسر قياديوها بانشغال هذه الأحزاب في تصحيح هياكلها وزيادة عضويتها خلال المهلة التي حددها قانون تنظيم الأحزاب الجديد لتفادي حلها.

الإمارات إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر

أصدر نائب رئيس الدولة وحاكم إمارة دبي الشيخ "محمد بن راشد آل مكتوم" في ٢٥ سبتمبر/أيلول توجيهاته إلى الجهات المعنية بعدم حبس أي صحفي بسبب عمله. وقال رئيس المجلس الوطني للإعلام سمو الشيخ "عبد الله بن زايد آل نهيان" إن نائب رئيس الدولة أصدر توجيهاته بالإسراع في اتخاذ الخطوات اللازمة لإصدار قانون المطبوعات والنشر الجديد في ضوء التعديلات التي أعدها المجلس بالتشاور مع الجهات المعنية.

من جهته أكد النائب العام في دبي أن القرار بعدم حبس أي صحفي بسبب عمله هو قرار صائب وفي الاتجاه الصحيح. يشار إلى أن القرار جاء بعد يومين من الحكم على صحفيين يعملان في صحيفة "خليج تايمز"، بالسجن لمدة شهرين، وقد أعلن أنهما سيستأنفان الحكم. وقد أدين الاثنان بتهمة التشهير بسيدة إيرانية في يونيو/حزيران ٢٠٠٦. كما كان حكم على صحفيين أحدهما كويتي والآخر سعودي بالسجن بتهمة مماثلة.

ومن ناحيتها، ترحب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بهذا التوجه الإيجابي،

ليبيا الأمم المتحدة تدين ليبيا بالتعذيب وتأمرها بتعويض أسرة الضحية

خلصت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في اجتماعها الـ ٩١ إلى أن ليبيا ارتكبت انتهاكات خطيرة ومتعددة لحقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب والاختفاء، وللمرة الثانية علي التوالي بعد إدانتها في قضية "إبراهيم العلواني" في ما بات يعرف "بمذبحة سجن أبو سليم"، وجدت اللجنة الحكومة الليبية مسؤولة عن انتهاكات ضد "أبو بكر الحاسي" والذي اعتقلته أجهزة الأمن تعسفياً، ولا يُعرف مصيره رغم مرور ١١ عاماً على اعتقاله، ويخشى أن يكون أحد ضحايا المذبحة الأولى في يونيو/حزيران ١٩٩٦. وقالت اللجنة في قرارها إن الحكومة الليبية قد انتهكت المادة ٧٧ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وأدانت اللجنة فشل الحكومة وتقاوسها عن القيام بواجبها تجاه عائلة الضحية، حيث لم تقدم لها المعلومات الكافية التي تكشف مصير ابنها ولم تتخذ التدابير اللازمة لتعويضهم. ويكتسب هذا القرار أهمية خاصة باعتباره أحد القرارات الأولى التي تصدرها هيئة قانونية دولية بشأن مذبحة سجن "أبو سليم" عام ١٩٩٦، وكانت اللجنة قد طالبت في ملاحظاتها على التقرير الدوري الرابع لليبيا بسرعة إنهاء التحقيق في المذبحة ونشر نتائجه في أقرب وقت، إلا أن السلطات الليبية لم تتخذ أي خطوات للمباشرة في التحقيق أو تقديم معلومات. وأمرت اللجنة السلطات الليبية بتقديم

وتدعو مختلف الحكومات العربية لتبنيه، والعمل على تعميمه ليشمل إلغاء العمل بالعقوبات السالبة للحريات في القضايا المتعلقة بالرأي والنشر، وليس للصحفيين وحدهم.

ودبي تنفي ترحيل عمال أجنبية طالبوا بتحسين أوضاعهم

نفى قائد شرطة دبي "ضاحي خلفان" أن تكون الإمارة قررت ترحيل أكثر من أربعة آلاف عامل من شركة "بولينك للمقاولات العقارية" بعد احتجاجات تطالب بتحسين أوضاعهم، صاحبها أعمال شغب وتخريب في يوم ٢٧ أكتوبر/تشرين أول. وأكد "خلفان" أن جهة العمل هي التي أنهت عقود أولئك العمال الذين لجأوا للنزاهة مطالبين برفع أجورهم مما يعد مخالفة صريحة لقوانين التعاقد الموقعة معهم بحسب شرطة دبي.

وكان المحتجون قطعوا الطريق المؤدي إلى منطقة "جبل علي" وتسببوا في إصابة عدد من الأشخاص واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين. ويعمل مئات الآلاف من العمال الأجانب ليلاً ونهاراً في الورش الضخمة في البلاد التي تنفذ فيها عشرات المشاريع العمرانية.

وقد طلب مجلس الوزراء من وزارة العمل القيام بمراجعة عاجلة لمستوى أجور عمال البناء وذلك بالتعاون مع الشركات المعنية بعد سلسلة إضرابات نفذها العمال. وستقرض الوزارة غرامات وعقوبات على أي مخالفة تتحقق منها لجان التفتيش التي تعترض بدء عملها.

تعويضات كاملة وإجراء تحقيق فعال في حالة الاختفاء، والإعلان عن مكان احتجاز المواطن المذكور، ولم تكف اللجنة بذلك فقد طالبت السلطات الليبية بمقاضاة ومعاينة الذين تثبت مسؤوليتهم عن هذه الانتهاكات، واتخاذ تدابير لمنعها في المستقبل، ولقد أعطت اللجنة المعنية بليبيا مهلة ١٨٠ يوماً لتزويدها ببيان عن الإجراءات التي اتخذت لتفعيل قرارها.

.. وناشطون يضربون عن الطعام

بدأ ١٢ ناشطاً حقوقياً في ٧ نوفمبر/تشرين ثان إضراب مفتوح عن الطعام بسجن "عين زارة" بطرابلس وهم من المعتقلين في قضية "ميدان الشهداء"، الذين قامت السلطات في ١٦ فبراير/شباط الماضي باعتقالهم، وبينهم الناشط "إدريس بوفيد" بعد دعوته لتنظيم اعتصام في العاصمة الليبية بميدان الشهداء، بالإضافة إلى ١١ ناشطاً حقوقياً منهم "جمال الحاجي" و"المهدي حامد" و"أحمد العبيدي". وجاء الإضراب احتجاجاً على سوء المعاملة والاحتجاز، وخصوصاً أن الأجواء التي تحيط بمحاكمتهم لا تبعث على الاطمئنان بأنهم سيخضعون لمحاكمة عادلة، وطالبوا بأن يتم البت في إجراءات محاكمتهم على نحو عادل أو إطلاق سراحهم، وكانت آخر جلسة في ٤ أغسطس/أب وتقرر تأجيلها مع إحالة القضية إلى "محكمة أمن الثورة"، ولم تطرأ تطورات في القضية منذ ذلك الوقت. وتطالب المنظمة بالإفراج عن المعتقلين أو إحالتهم إلى محاكمة عاجلة تتوافر فيها شروط العدالة.

تحذير أممي من كارثة مناخية يسببها الاحتباس الحراري

دقت تقرير الأمم المتحدة ناقوس الخطر من جديد بشأن مخاطر ظاهرة الاحتباس الحراري في الكرة الأرضية والتي باتت تهدد مستقبل الأسرة الإنسانية على اختلاف مشاربها، ويعد النقص عن الالتزام بمعالجتها انتهاكاً خطيراً وفادحاً لحقوق الإنسان وخاصة الحق في الصحة والحق في العيش في بيئة سليمة، فضلاً عن المعايير الدولية للحفاظ على بيئة مستدامة.

وحدث الأمين العام "بان كي مون" قادة العالم على اتخاذ "إجراء عالمي منسق" لمواجهة ظاهرة تغير المناخ، وذلك بعد أن أصدرت المنظمة الدولية أكثر تقاريرها تشاؤماً في هذا الصدد حتى الآن.

وقال "بان" لدى عرض التقرير خلال أعمال مؤتمر اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية بمدينة بلنسية الأسبانية: "أعتقد أننا على شفا كارثة إذا لم نتصرف" مضيفاً أن أسوأ التصورات التي توصل إليها التقرير صار مفزعا مثل أفلام الخيال العلمي.

وطالب الساسة باتخاذ إجراءات خلال المؤتمر الذي سيعقد حول التغير المناخي في بالي بإندونيسيا في ديسمبر/كانون أول المقبل، للاتفاق على الخطوات الواجب اتخاذها في إطار بروتوكول كيوتو لمكافحة الاحتباس الحراري الذي تنتهي مرحلته الأولى عام ٢٠١٢.

وكان تقرير أصدرته اللجنة بدعم من لجنة علماء أممية قد أكد أن التغير المناخي صار "واضحاً" ويمكن أن يتسبب في

تداعيات "مفاجئة لا يمكن التخلص منها". وذكر التقرير أن انبعاثات الكربون التي تأتي أساساً من الوقود الحفري، ويجب أن تستقر عند مستوى معين بحلول عام ٢٠١٥ لتتراجع بعد ذلك.

واعتبر رئيس اللجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ "راجيندرا باتشاورى" أن النتائج ستكون "كارثية" إذا لم يتحقق ذلك. كما حذرت الأمم المتحدة من تجاهل الوضع البيئي في القارة الأفريقية في إطار تداعيات التغير المناخي، لا سيما على صعيد قلة الموارد المائية، وتراجع نسبة المحاصيل الزراعية وبشكل يهدد أمن وسلامة الملايين من سكان المنطقة.

فقد وصف "إيفو دو بوير" رئيس سكرتارية لجنة الأمم المتحدة لشؤون التغير المناخي أفريقيا بأنها القارة المنسية في الجدول الدائر حول ضرورة التصدي لتداعيات التغير المناخي الناجم عن ارتفاع حرارة الأرض.

وقال المسؤول الأممي إن حجم العواقب المحتملة في القارة السمراء تستدعي وجوب اتخاذ إجراءات أكثر تشدداً وصرامة لحل ظاهرة الاحتباس الحراري، ورأى أن الدول الكبيرة النامية مثل الصين والهند حصلت على مخصصات مالية من الدول الغنية تفوق بكثير القارة الأفريقية من أجل مساعدتها للحد من انبعاث الغازات الصناعية، والاستثمار بمجال طاقة الرياح وبناء السدود.

توقعات كارثية

وحذر بوير من أن القارة الأفريقية تعاني تداعيات ظاهرة التغير المناخي عبر العديد من الكوارث البيئية التي تتمثل

بالجفاف وزيادة التصحر، واتساع نطاق الأمراض وارتفاع منسوب مياه البحار. يُشار إلى اللجنة الأممية المعنية بشؤون البيئة ذكرت في تقريرها أن أفريقيا والمنطقة القطبية ودلتا الأنهار الكبرى في آسيا والجزر الصغيرة هي من أكثر المناطق تأثراً بالتغير المناخي.

وبخصوص أفريقيا، يتوقع التقرير أن يواجه ٢٥٠ مليون نسمة في أكثر دول العالم فقراً نقصاً حاداً بالموارد المائية بحلول العام ٢٠٢٠ إلى جانب تراجع مساحة الأراضي الزراعية التي تعتمد على الأمطار بنسبة النصف تقريباً.

كما حذر التقرير من احتمال زيادة مساحة الأراضي الجافة في القارة الأفريقية بنسبة ٨-٥% في العام ٢٠٨٠.

نسبة انبعاثات الدول الغنية تصل أعلى مستوياتها

وقد أظهرت بيانات للأمم المتحدة أن انبعاثات الغازات للدول الغنية زادت مقاربة من أعلى مستوياتها على الإطلاق في عام ٢٠٠٥، في مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا، على الرغم من القيود التي ترمي إلى إبطاء معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض.

وتؤكد الزيادة في عام ٢٠٠٥ اتجاهها تصاعدياً في السنوات الأخيرة رغم الجهود الرامية إلى خفض الانبعاث من قبل العديد من الحكومات للتقليل من الاحتباس الحراري الذي يتسبب في حدوث المزيد من الفيضانات والجفاف وموجات الحر وارتفاع مناسيب البحار.

وقالت الأمانة الأممية: منذ العام ٢٠٠٠ زادت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

تقارير عربية ودولية

من المال لتوفير الدعم المالي والتقني للدول النامية، لكنه لم يعط أي تفاصيل.

كما كشفت دراسة علمية جديدة إمكانية انقراض نصف أنواع الكائنات الحية في القرون القليلة القادمة بسبب ارتفاع درجات الحرارة في العالم، وأن التغيرات المناخية كانت السبب الرئيسي للاندثارات الواسعة للكائنات. وأوضح الباحثون أن دراستهم هي الأولى التي تبحث العلاقة بين المناخ ومعدلات الاندثار والتنوع البيولوجي على امتداد فترة طويلة.

وحللت الدراسة السجلات الحفرية وتغيرات الحرارة على مدى ٥٠٠ مليون سنة. ووجدت أن ثلاثة من بين أكبر أربعة اندثارات اختفى فيها قرابة ٥٠% من الكائنات الحية من الأرض، حدثت خلال فترات كانت فيها درجات الحرارة مرتفعة. وتتوقع اللجنة الحكومية للتغير المناخي التابعة للأمم المتحدة أن متوسط درجات الحرارة في العالم سيرتفع بما يتراوح بين ١,٨ درجة و ٤ درجات مئوية (٣,٢ و ٧,٢ فهرنهايت) بحلول نهاية القرن فيما يرجع في جانب منه إلى انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

وقال بيتر مايهيو أحد علماء البيئة المشاركين في الدراسة، إن من شأن الحد الأعلى للزيادة المتوقعة أن يعمل على ارتفاع حرارة الأرض إلى المستويات التي كانت عندها قبل ٢٥٠ مليون عام عندما اندثرت ٩٥% من كل أنواع الحيوانات والنباتات. وأكد "مايهيو" أن بعض الاندثارات الواسعة السابقة حدثت خلال مئات السنوات الأمر الذي يدل على أن الارتفاع الحالي في درجات الحرارة يمكن أن يكون له نفس الأثر.

٢٠٠٧ يتم بموجبه تقديم مهلة خفض إنتاج واستخدام مركبات الهاليدروكلوروفلوروكربون (إتش سي إف سي) إلى عام ٢٠٢٠ بدلاً من عام ٢٠٣٠ في الدول المتقدمة، وإلى عام ٢٠٣٠ بدلاً من عام ٢٠٤٠ في الدول النامية.

وقال وزير البيئة الكندي إن اتفاقاً تقوم به ١٩١ دولة لتقليص تآكل طبقة الأوزون يختصر عشرة أعوام من الجدول الزمني هو "لحظة بالغة الأهمية في معركتنا ضد ارتفاع حرارة الأرض".

ورحبت الأمم المتحدة بالاتفاق قائلة إنه سيختصر مليارات الأطنان من انبعاثات الغازات المسببة لارتفاع حرارة الأرض.

وتقول واشنطن إن تسريع عملية التوقف التدريجي عن استخدام مركبات (أتش سي أف سي) في هذا الاتفاق ستكون فعاليتها ضعف ما هي عليه في بروتوكول كيوتو لمكافحة تغير المناخ.

وقد انسحبت الولايات المتحدة من البروتوكول عام ٢٠٠١ في حين قالت كندا إنها لا تستطيع الالتزام بأهدافه.

ويستبب تآكل طبقة الأوزون التي تحمي الأرض من الأشعة فوق البنفسجية في زيادة مخاطر الإصابة بالسرطان وماء العين، وينتشر استخدام مركبات (إتش سي إف سي) في مكيفات الهواء والثلاجات.

من جهته قال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "أكيم ستينر": "كان لدى الحكومات فرصة ذهبية للتعامل مع التحدي المزدوج من تغير المناخ وحماية طبقة الأوزون وقد اقتنصتها هذه الحكومات".

وقال برنامج الأمم المتحدة للبيئة إن مندوبي الدول وافقوا على إيجاد ما يكفي

بنسبة ٢,٦%. ووفقاً لأول إحصاء تعدده الأمم المتحدة بناء على بيانات وطنية في ٢٠٠٥، ارتفعت انبعاثات الولايات المتحدة التي ظلت لفترة طويلة أكثر الدول المتسببة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى ٧,٢٤ مليارات طن عام ٢٠٠٥ من ٧,١٩ مليارات طن عام ٢٠٠٤.

وأصدرت واشنطن منذ ذلك الحين تقديراً أولياً بأن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون -وهو الغاز الرئيسي ضمن غازات الاحتباس الحراري- انخفضت بنسبة ١,٣% عام ٢٠٠٦ مقارنة مع مستواه عام ٢٠٠٥ رغم النمو الاقتصادي القوي.

كما ارتفعت الانبعاثات الروسية إلى ٢,١٣ مليار طن عام ٢٠٠٥ من ٢,٠٩ مليار طن عام ٢٠٠٤، ولا تزال أقل بكثير من مستوى ثلاثة مليارات طن التي سجلتها عام ١٩٩٠.

ومن بين المناطق الرئيسية لهذه الظاهرة، انخفضت انبعاثات الاتحاد الأوروبي وكندا في عام ٢٠٠٥ عن مستواها في عام ٢٠٠٤ لكنها كانت أعلى قليلاً في اليابان.

ووقعت الدول الصناعية باستثناء الولايات المتحدة وأستراليا وبروتوكول كيوتو الذي يلزم بخفض متوسط انبعاثاتها بـ ٥% عن مستويات ١٩٩٠.

١٩١ دولة تتوصل لاتفاق لخفض الغازات

وقد توصل مندوبون عن ١٩١ دولة في مؤتمر للأمم المتحدة عقد في مونتريال بكندا إلى اتفاق في ٢٣ سبتمبر/أيلول

مصر السحابة السوداء بين الأسباب والنتائج

تعانى القاهرة منذ العام ١٩٩٩ من الظهور السنوي لما يعرف بـ "السحابة السوداء" في فصل الخريف، والتي تفاقم من التلوث البيئي في القاهرة ومحيطها، ويصاحبها اضطراب خطير في الإصابة بأمراض الصدر والتنفس، بما يمثل تهديد خطير للحق في السلامة الصحية والبيئة السليمة.

حرق قش محصول الأرز هو السبب الرئيسي كما يرى وزراء البيئة والخبراء، ونسبة لا تقل عن ٤٢% وقد تزيد. والظاهرة أصبحت مصدر قلق بالغ، حتى أن دار الإفتاء المصرية أصدرت بياناً حرمت فيه حرق قش الأرز، باعتباره أحد العوامل الرئيسية المسببة للسحابة السوداء، وصرحت بأنه يعد "إفساداً في الأرض بغير حق، وهو من الكبائر التي نص القرآن على تحريمها"، ودعت دار الإفتاء أجهزة الدولة للسعي بكل ما لديها من إمكانيات وقدرات للقضاء على هذه الظاهرة والحد من خطورتها من خلال المساهمة في توفير الأساليب اللازمة لنقل قش الأرز حيث يستفاد منه أو التخلص منه بطريقة آمنة.

صرح بعض الخبراء أن نسبة تلوث هواء القاهرة تصل إلى ٥٤٠ ميكروجرام من المواد الملوثة في المتر المكعب الواحد وهي ثلاثة أضعاف النسبة المسموح بها رسمياً، وعشرة أضعاف النسبة التي تجيزها منظمة الصحة العالمية. وتشير بعض الصحف أنه وفق تقارير وإحصاءات طبية أن السحابة السوداء

مسئولة عن وفاة ٥٠٠٠ شخص سنوياً، وزيادة عدد المرضى بنسبة ٥٠% في تلك الفترة من السنة وتتراوح الأمراض بدءاً من التهاب الشعب الهوائية (خاصة للأطفال) وانتهاءً بالتشوه الجيني.

كما صرح وزير البيئة أن تكلفة مكافحة السحابة في العام الماضي تراوحت ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون جنيه مصرى هذا مع صدور قانون يحظر حرق قش الأرز وتقرر فرض غرامات عن المخالفات.

أسباب السحابة السوداء باتت معروفة، ففي ندوة بصالون جريدة الأهرام مع وزير البيئة، أوضح أن هناك سببين رئيسيين للسحابة السوداء.

السبب الأول متعلق بطبيعة المناخ في تلك الفترة من السنة وهو فصل الخريف، حيث يصاحب تلك الفترة ظاهرة مناخية معروفة بالانقلاب الحراري. هذه الظاهرة تؤدي إلى تركيز الملوثات بالقرب من سطح الأرض دون أن يحدث لها تشتت.

السبب الثاني هو حجم الملوثات الهوائية في القاهرة. فهناك ثلاث مصادر ثابتة: التلوث الناتج عن الصناعات الكبرى والتي تقع في شمال وجنوب القاهرة مثل صناعة الأسمنت وينتج عنها أطنان من الملوثات الضارة، إلى جانب بعض الصناعات المتوسطة والصغيرة المنتشرة داخل الكتل السكنية. والمصدر الثاني الثابت هو عوادم السيارات، ففي مدينة القاهرة وحدها ما بين ١,٥ إلى ٢ مليون سيارة تصدر كم من الانبعاثات الضارة رغم جهود وزارة البيئة في تحويل عدد كبير من السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، وأخيراً حرق القمامة عند أطراف مدينة القاهرة في محارق وما ينتج عنها من ملوثات هوائية

تساهم في السحابة السوداء. وإذا كانت الأسباب الثلاثة السابقة مجتمعة تساهم في تكوين السحابة يبقى السبب الرئيسي وهو حرق قش محصول الأرز في هذا الوقت من السنة ليمثل وحده نسبة ٤٢% من أسباب الظاهرة.

في مصر، يتم زراعة ١,٧ مليون فدان من الأرز وينتج عنها ٣,٥ مليون طن قش أرز تقريباً، والمطلوب تفادياً لهذه الظاهرة هو التعامل مع هذا القش، الفلاحين سيتعاملون بأسلوب واحد، وهو الحرق، حيث يعطل تواجد القش في الأرض زراعة المحصول الجديد، ويقلل المساحة المنزرعة، واقتصاديات الفلاحين لا تتحمل تلك التكلفة.

وكان لابد من توفير البديل للفلاحين وهو (عدم الحرق)، وبالتعاون بين وزارة البيئة والزراعة والصندوق الاجتماعي تم استيراد مكابس يتم من خلالها كبس قش الأرز، ولكن طوال الفترة السابقة منذ ٢٠٠٥ لم يتم توافر العدد الكافي. وقد ساهم صندوق الخدمة العامة بالقوات المسلحة في تجميع وكبس القش وحقق بعض النتائج. ولكن هذا العام تعرض مكان التجميع لكارثة حريق. عملت على زيادة السحابة السوداء حتى تم إخمادها.

وفي محاولات وزارة البيئة لإيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة قامت ببناء مصنعين للسماد يعتمد على قش محصول الأرز في محافظة الشرقية. كما تم بناء مصنعين آخرين لتوليد الغاز الحراري، وتقوم الوزارة بإنشاء مصنعين آخرين في محافظة المنوفية، كما ساهمت في مشروع خاص لمستثمر أجنبي لتصنيع تربة مخصبة من قش الأرز.

بالتعويضات اللازمة عن الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة.

الولايات المتحدة/العراق المنظمة تطالب سلطات الاحتلال الأمريكي بالإفراج عن مصور الاسوشيتدبرس

علمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بتفاصيل قيام سلطات الاحتلال الأمريكي في العراق بتوقيف مصور شبكة "الاسوشيتدبرس" للأنباء وقعت على بلال حسين، وقرارها بإحالاته للمحاكمة أمام محكمة عراقية خاصة بتهم تتصل بدعم جماعات المقاومة العراقية التي تتهمها سلطات الاحتلال بـ"الإرهاب".

وكان المصور الحائز على جائزة "بوليتزر" الأمريكية في العام ٢٠٠٥ قد تعرض للاعتقال منذ أبريل/نيسان ٢٠٠٦ في منزله بالرمادي، وذلك بناء على الاشتباه في علاقته بالجماعات "الإرهابية"، بعد أن تمكن من تغطية العديد من التفجيرات وعمليات المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي، وأعلنت سلطات الاحتلال عزمها إحالته لمحكمة عراقية خاصة خلال نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٧.

وتطالب المنظمة السلطات العراقية للجنة الدولية للصليب الأحمر للاضطلاع بمسؤولياتهما والإفراج عن المصور المعتقل، وفي حالة ثبوت اتهامات محددة بشأنه، تطالب المنظمة بإحالاته لمحاكمة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع السماح للمراقبين الحقوقيين بمتابعة قضيتهم.

فيما أفرجت موريتانيا دون شروط عن المعتقل الذي تسلمته مؤخراً، وتعمل السلطات على استعادة اثنين آخرين من معتقليها في جوانتانامو.

جدير بالذكر أنه منذ العام ٢٠٠٢، قامت الولايات المتحدة عبر أجهزة الاستخبارات ووزارة الدفاع باحتجاز ما يقدر بنحو ٦٥٠ سجيناً ينتمون إلى ثلاثين بلداً عربياً وإسلامياً بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول وقد جرى نقلهم واحتجازهم بعيداً عن أى ضمانات قانونية.

ولا يزال في السجن نحو ٣٢٠ معتقلاً بدون محاكمة بينهم مصريون وتونسيون وسودانيون ويمنيون وجنسيات أخرى.

يأتي ذلك في الوقت الذي مر فيه عام على صدور قانون اللجان العسكرية، وهو القانون الذي استصدرته الإدارة الأمريكية للحيلولة دون بسط الرقابة القضائية والقانونية الكاملة على عمليات الاعتقال في إطار ما بات يعرف بالحرب على الإرهاب، وبموجب هذا القانون الاستثنائي والمخالف للشرعة الدولية لحقوق الإنسان، يتم حرمان المعتقلين في جوانتانامو من المثل أمام القضاء الطبيعي للولايات المتحدة.

وتطالب عديد من منظمات حقوق الإنسان الدولية، وكذا المحلية في الولايات المتحدة بوقف العمل بهذا القانون حتى يتسنى إغلاق معسكر جوانتانامو وطي صفحة الاعتقال خارج إطار القانون.

وتطالب المنظمة الحكومات العربية بضرورة العمل على استرداد مواطنيها المحتجزين في جوانتانامو دون إهدار الضمانات القانونية لهم، وتمكينهم من الحصول على حق الدفاع والمطالبة

الولايات المتحدة الأمريكية إطلاق سراح بعض معتقلي جوانتانامو

أطلقت السلطات العسكرية الأمريكية سراح بعض المعتقلين من سجن جوانتانامو الأمريكي في خليج كوبا، ومن ضمن المفرج عنهم ١٤ معتقلاً سعودياً وثلاثة معتقلين أردنيين وتونسيين وموريتاني واحد ويأتي ذلك على خلفية الجهود التي بذلتها السعودية لتسليم معتقليها لدى السلطات الأمريكية.

وطبقاً لوزارة الداخلية السعودية، فإن السعودية نجحت في تسلم ١٠٧ مواطنين جرى احتجازهم بجوانتانامو ولم يبق سوى ٢٣ معتقلاً.

وفي ذات السياق تسلمت الحكومة الأردنية ثلاثة معتقلين من رعاياها في جوانتانامو وتقول المصادر الأردنية بأنها الدفعة الأخيرة من المواطنين الأردنيين.

وثار جدل بعض صمت السلطات الأردنية عن التعليق على تسلمها للمعتقلين الثلاثة، وفي الوقت الذي أكد فيه محاميهم الأمريكي المعلومات حول إطلاق سراحهم وتسليمهم لأجهزة الأمن الأردنية، الأمر الذي أثار المخاوف بشأن شفافية تعامل السلطات الأردنية مع قضيتهم.

وتتزايد هذه المخاوف مع قيام بعض الحكومات العربية باستمرار احتجاز مواطنيها العائدين من جوانتانامو، وتعرضهم لسوء المعاملة وهدر ضماناتهم القانونية، على نحو ما قامت به السلطات التونسية التي أحالت المعتقلين الاثنين اللذين تسلمتهما في يونيو/حزيران الماضي إلى محاكمات غير عادلة ومحاكمات عسكرية.

فلسطين - غزة

المنظمة تطالب بالتحقيق في جرائم التعذيب في غزة

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ما وثقه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة حول تعرض عدد من المواطنين للضرب والتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية أثناء احتجازهم الذي جرى على أيدي الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة.

وكان المركز الفلسطيني قد وثق قيام الشرطة الفلسطينية التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة بالاشتراك مع أفراد بملابس مدنية بحملة اعتقالات واسعة في مناطق مختلفة من قطاع غزة خلال الفترة التي أعقبت احتفال حركة فتح في ٢ نوفمبر/تشرين ثان بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة الرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات".

وقد أفرج عن بعض المعتقلين ولكن استمر اعتقال نشطاء آخرين، وقد أفاد عدد ممن جرى اعتقالهم بأنهم تعرضوا للتعذيب والضرب، كما تعرض البعض الآخر للإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية، وتم حلق رؤوسهم خلال فترة الاحتجاز.

وقد أمر المعتقلون بالتوقيع على إقرارات بالتعهد بعدم المشاركة في أي أنشطة تنظمها حركة فتح.

وتدين المنظمة هذه الاعتقالات وما رافقها من ممارسة جرائم التعذيب، وتطالب بالتحقيق الفوري فيها وتقديم مقترفيها للعادلة واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقفها.

.. والمنظمة تستنكر مصادرة منزل الصحفي هشام ساق الله

استنكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قيام عناصر تابعة للقوة التنفيذية في قطاع غزة بمصادرة منزل الصحفي "هشام ساق الله" المحرر المستقل للنشرة الإلكترونية "الراصد الإعلامي".

وقد قامت عناصر القوة التنفيذية بمصادرة جهاز الحاسب الآلي الخاص به، فضلاً عن تفتيش منزله ومتعلقاته وعديد من الأسطوانات المدمجة وهاتفه النقال وأوراقه الشخصية.

والمنظمة تعتبر هذا الإجراء ماساً بالحرية والأمان الشخصي وتعتبره تضيقاً على حرية الرأي والتعبير.

مصر

الحبس ثلاث سنوات للمتهمين بتعذيب وهتك عرض مواطن

أصدرت محكمة جنايات الجيزة الستار على أكثر القضايا التي شغلت الرأي العام في مصر، وتابعتها عن كثب الصحافة المصرية ومنظمات حقوق الإنسان والتي اشتهرت باسم "عماد الكبير"، والتي سبق أن وثقتها المنظمة في النشرة غير الدورية.

وتعود وقائع هذه القضية ليناير/كانون ثان ٢٠٠٥، حيث ألقت الشرطة القبض على المواطن "عماد محمد علي" المعروف بـ "عماد الكبير" وذلك على خلفية مشادة كلامية حدثت بينه وبين أحد أمناء الشرطة، فتم القبض عليه واحتجازه بقسم شرطة بولاق الدكرور بمحافظة الجيزة وحيث تعرض للضرب والتعذيب، وقام

كلا من الضابط "إسلام نبیه" وأمين الشرطة "رضا فتحي" بالاعتداء عليه وتجريده من ملابسه وهتك عرضه عن طريق إدخال عصا خشبية في فتحة الشرج، فضلاً عن جلده بالكرباج، وتم تصوير عملية هتك عرضه باستخدام فيديو تليفون محمول بغرض إلحاق أكبر أذى به عبر توزيع المشهد على زملائه في موقف السيارات الذي يعمل به.

وقد تقدم المحامي "ناصر أمين" رئيس المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة ببلاغ إلى النائب العام مطالباً فيه بالكشف عن مرتكبي هذه الجريمة وتقديمهم للعادلة، وقامت النيابة العامة بالتحقيق، وتقدم المجني عليه للنيابة العامة التي تولت التحقيق، وقدمت المتهمين للمحاكمة التي قضت بالحبس ثلاث سنوات لضابط الشرطة وأمين الشرطة بتهمة هتك العرض واحتجاز المواطن دون وجه حق فضلاً عن جريمة حيازة مشاهد التعذيب.

وترى المنظمة أن هذا الحكم يعد إيجابياً، كونه يعزز مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وتتوه المنظمة بالدور الإيجابي للنيابة العامة التي أصرت على إثبات أدلة الاتهام وتحقيق عناصرها.

وتجدد المنظمة مطالبها بمواءمة التشريعات الوطنية للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب ليتسع نطاق التجريم ويشمل جرائم استعمال القسوة حتى لو لم يكن المجني عليه متهماً، وحتى لو لم يكن التعذيب بقصد الحصول على الاعتراف.

.. وتطالب بالتحقيق في واقعي وفاة نتيجة العنف

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان

ظاهرتي التعذيب وسوء المعاملة.

.. واستمرار القيود الإدارية والأمنية على انتخابات الاتحادات الطلابية

أجريت في خلال شهر أكتوبر/تشرين أول انتخابات الاتحادات الطلابية في الجامعات المصرية، وقد شهدت هذه الانتخابات، بعض التجاوزات والخروقات تمثلت في فصل عدد من الطلاب في عديد من الجامعات بغرض تفويت الفرصة عليهم وعدم ترشحهم في الانتخابات كما شهدت بعض الجامعات شطب أعداد واسعة من المرشحين بحجج مختلفة أو إحالتهم للتحقيق أو عدم إعطائهم ما يفيد أنهم مرشحون.

كما شهدت الانتخابات صنفاً آخر وهو تدخلاً أمنياً في الشأن الجامعي والطلابي عبر القبض على الطلاب وإحالتهم للتحقيق أمام النيابة العامة بتهمة جنائية.

وشكا كثير من الطلاب من وقوع حالات تزوير في نتائج انتخابات الاتحادات الطلابية، ووثقت بعض منظمات حقوق الإنسان قيام بعض عناصر من "البطجية" وبالاعتداء على الطلاب الذين تظاهروا ضد قرارات شطبهم من القوائم النهائية للانتخابات، أو ضد قرارات إعلان النتائج.

وتطالب المنظمة بإجراء تحقيق في الأحداث المؤسفة التي شهدتها الجامعات، وعلى الأخص جامعة عين شمس والتي أدت لوقوع إصابات نتيجة الاعتداء على الطلاب داخل ساحة الحرم الجامعي.

وتجدد مطالبتها الداعية لإطلاق حرية المشاركة في انتخابات طلابية نزيهة

الوقائع المؤسفة التي أدت لوفاة كل من "أحمد صابر سعد" والمواطنة "رضا بكير شحاته" في واقعتين منفصلتين.

وكانت الواقعة الأولى قد شهدت وفاة المواطن "أحمد صابر سعد" بشبهة تعرضه للتعذيب داخل قسم شرطة العمرانية بمحافظة الجيزة، وكان المذكور قد جرى إلقاء القبض عليه في نهاية شهر أكتوبر/تشرين أول، إلى أن عثر عليه بالقرب من قسم الشرطة في ٣ نوفمبر/تشرين ثان وهو في حالة غيبوبة، ونقل للمستشفى في حالة خطيرة إلى أن فارق الحياة بعد ثلاثة أيام.

وقد أفادت أسرته بوجود عدة كدمات حول مفصلي الرسغ الأيمن والأيسر والقدمين اليمنى واليسرى، فضلاً عن عدة سحجات متفرقة في الساقين وجروح أخرى، وقد أعلنت وزارة الداخلية أنها كلفت ثلاثة جهات للتحقيق في هذه الواقعة.

وفي واقعة أخرى، تسببت سيارة يستقلها أفراد الشرطة في دهس سيدة حاولت منع أفراد الشرطة من القبض على إحدى قريباتها مما أدى لوفاتها، ووفق ما وثقته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فإن الشرطة تسببت في وفاة المواطنة "رضا بكير شحاته" فيما تعلقت بسيارة الشرطة، وسارت السيارة لمسافة ١٠٠ متر وهي متعلقة بها، مما أدى لسقوطها تحت عجلات السيارة وفارقت الحياة في الحال.

وتطالب المنظمة السلطات بالتحقيق في هاتين الواقعتين وإحالة من يثبت اتهامهم للمحاكمة وتطالب المنظمة السلطات بتبني الإجراءات اللازمة تشريعياً لوقف

للاتحادات الطلابية، مع توسيع صلاحيات هذه الاتحادات وإلغاء القيود الإدارية والأمنية علي عمليات الترشيح وإعلان النتائج، وإلغاء العمل بلائحة ١٩٧٩ التي أعلن أكثر من مرة عن نية استبدالها بلائحة جديدة أكثر ديمقراطية للنشاط الجامعي.

المنظمة تطالب السلطات المصرية بالعمل على الإفراج عن أسيرين لدى إسرائيل

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان معلومات تفيد بقيام إسرائيل بمواصلة احتجاز كل من "زيد سالمان سلامة أبو عكفة"، و"مراحل سلمان هويشل أبو عكفة" منذ العام ١٩٧٤ حين وقعوا في الأسر خلال قيامهما بمهمة عسكرية أثناء احتلال إسرائيل لأراضي من شبه جزيرة سيناء عقب حرب العام ١٩٧٣.

وتشير المعلومات إلى أن الأسيرين ينتميان إلى قبيلة "الإحيوات" التي تسكن وسط سيناء، وأن الأسير "مراحل سلمان" متزوج وله ابنتان، ولم يتمكن أقارب الأسيرين من زيارتهما أو التعرف على أحوالهما منذ أسرها في العام ١٩٧٤، كما تشير المصادر إلى أن رئيس الجمهورية السابق قد منح كلا الأسيرين نوط الامتياز من الدرجة الأولى قبل نهاية العام ١٩٧٣ تقديراً لدورهما في مساعدة الجيش المصري قبل وأثناء حرب أكتوبر/تشرين أول ١٩٧٣.

وتطالب المنظمة السلطات المصرية بالتحقيق في صحة هذه المعلومات، وفي حال ثبوتها بالعمل على إطلاق سراح الأسيرين في ضوء التزاماتها القانونية،

كما تطالب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتفقد حال الأسيرين والعمل على إطلاق سراحهما في أقرب وقت ممكن.

سوريا

المنظمة تدين منع راسم الآتاسي وعدد من الناشطين من السفر

تلقت المنظمة باستنكار بالغ قيام السلطات السورية بمنع المهندس "راسم الآتاسي" رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان من السفر إلى تركيا للمشاركة في الملتقى العالمي للقدس الذي عقد باسطنبول في منتصف نوفمبر/تشرين ثان.

ومن الجدير بالذكر أن "الآتاسي" جرى منعه من السفر عدة مرات، منها منعه من السفر لحضور اجتماع مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة في مايو/أيار ٢٠٠٧، كما جرى منعه من حضور اجتماع المؤتمر القومي العربي بالبحرين في الفترة نفسها.

وفي سياق متصل منعت السلطات السورية الدكتور "عمار قربي" رئيس مجلس إدارة المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا (وهي منظمة عضوة في المنظمة العربية لحقوق الإنسان) من السفر للأردن للمشاركة في مؤتمر عن "دور المجتمع المدني في الإصلاح"، كما منعت النائب البرلماني السابق "رياض سيف" من السفر لتلقي العلاج، كما تمنع السلطات السورية ممثلة في الأجهزة الأمنية سفر كل من "مصطفى أوسو" و"رديف مصطفى" و"حسن مشو" و"سيرين خوري".

ويحمل المراقبون أجهزة الأمن السياسي المسؤولية عن قرارات المنع من السفر والتي لا تستند إلى أسباب مشروعة، وتعتبر السلطات السورية المنع من السفر إجراء عقابياً ضد دعاة الديمقراطية وناشطي المجتمع المدني. وترى المنظمة أنه لا يجوز فرض أي قيود على حرية تنقل الأشخاص، كما أن ذلك يخالف أحكام الدستور السوري، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وتطالب المنظمة السلطات السورية بوقف التضييق على ناشطي حقوق الإنسان ورفع حظر السفر المفروض عليهم.

.. وتجدد مطالبتها بإطلاق سراح

عارف دليلة

تتابع المنظمة بمزيد من القلق تطورات الوضع الصحي للدكتور "عارف دليلة" المفكر السوري والذي مازال قيد الحبس الانفرادي في سجن دمشق المركزي.

وكان "دليلة" قد اعتقل في ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ ويبلغ من العمر ٦٥ عاماً ويعانى من مرض السكر واضطراب النظام الوظيفي للقلب، ويقضى "دليلة" عقوبة السجن لمدة عشر سنوات تنفيذا لحكم قضائي من محكمة أمن الدولة العليا، وهي محكمة استثنائية ولا تتوافر أمامها ضمانات المحاكمة العادلة، في ظل اتهامات منسوبة إليه بنشر معلومات كاذبة وإثارة النعرات الطائفية، ومنع السلطات من ممارسة مهامها، والدعوة لتغيير الدستور بطرق غير قانونية، وهى تهمة تتسم بالمطاطية وتتسع لتشمل عديد من الأنشطة والأفكار التي يمارسها النشطاء

السياسيون.

وقد حوكم عدد آخر من زملاء "دليلة" بنفس التهم على مدى السنوات الماضية، والمنظمة إذ تتابع تدهور الوضع الصحي للدكتور "عارف دليلة" فإنها تأمل في أن يتدخل الرئيس "بشار الأسد" بمقتضى صلاحياته الدستورية لإصدار عفو رئاسي عن "دليلة" وجميع السجناء السياسيين.

المغرب

المنظمة تناشد السلطات المغربية الاستجابة لمطالب سجناء السلفية الجهادية

ناشدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات المغربية الاستجابة لمطالب السجناء والمعتقلين مما يسمى بالسلفية الجهادية المضربين عن الطعام ومن بينهم "الطيب بن تيزي"، و"خالد أحموش"، و"عبد العزيز جليل"، و"خالد حداد"، و"علوان محمد"، و"سفيان تعطاشت"، و"يتريب توفيق"، و"بوشنوا عبد الله".

وكانت عائلات هؤلاء السجناء قد طرقت أبواباً كثيرة، ووجهت رسائل للمسؤولين للتدخل ونقل السجناء إلى سجون قريبة لذويهم بمدن أكادير والناظور وفارس، نظرا لبعد المسافة بين سكن عائلاتهم والسجون التي يوجدون فيها.

ووفق ما جاء ببيان للجمعية المغربية لحقوق الإنسان فإن السجناء قد دخلوا في إضراب عن الطعام من ٦ نوفمبر/تشرين ثان، وقد أثر ذلك على وضعهم الصحي. وتتضم المنظمة لمطالب الجمعية المغربية الداعية لتدخل وزير العدل والتحقيق في مطالب المضربين

السعودية المنظمة تعرب عن بالغ قلقها من الحكم بسجن عبد الله وعيسى الحامد

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ الحكم الذي أصدرته إحدى المحاكم الجزئية بشمال الرياض في ٧ نوفمبر/تشرين ثان بالسجن علي الدكتور "عبد الله الحامد" لمدة ستة أشهر وعلى شقيقه "عيسى الحامد" بالسجن لمدة أربعة أشهر وقد أصدرت الحكم محكمة جزئية في بريدة.

ولقد كان من دواعي قلق المنظمة أن أجهزة التحقيق والادعاء اتهمت الشقيقين باقتحام حصار أمني والتحريض على مظاهرة عامة، وقدمت تسجيلات صوتية ورسائل علي الهاتف النقال في المحكمة يدعون فيها زوجات معتقلين سياسيين للنظائر والمطالبة بإطلاق سراح أزواجهن أو تقديمهم لمحاكمة عادلة.

وقد جاء بأسباب الحكم ضرورة معاقبة المتهمين لأن تصرفاتها قد تؤدي إلى أفعال يجرمها الإسلام، وهو ما ترى المنظمة أنه لا يجوز الزوج به في المنازعات بين السلطات السعودية ودعاة الإصلاح.

وترى المنظمة أن الحكم على الشقيقين "عبد الله" و"عيسى الحامد" يشكل قيда على حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي، ويمثل إخلالاً بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما أنه يعتبر تخويفاً للمحامين الذين يتولون الدفاع عن دعاة الإصلاح، حيث سبق وأن حوكم "عبد الله الحامد" في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ للدفاع عن دعاة الإصلاح، كما أن "عبد

والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة نظراً للمتابع والمشاو والتكاليف المالية التي تتطلبها زيارة العائلات لأبنائهم المحتجزين على مدى العامين الماضيين.

.. والمنظمة تطالب بالإفراج عن معتقلي أحداث صفرو

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوى تفيد بقيام سلطات الأمن بالاعتداء على المشاركين في اعتصام احتجاجي على ارتفاع الأسعار في مدينة صفرو في ٢٣ سبتمبر/أيلول الماضي، واعتقلت السلطات ٣٦ منهم وأحالتهم إلى قاضي التحقيق.

يشار إلى أنه من بين المتهمين ١٠ من الأحداث و٣ من أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، هم "عز الدين المنجلي" و"محمد كمال لمريني" و"بدر عرفات"، ووجهت لهم تهم التخريب والإتلاف، وإضرار النار في الممتلكات العامة، والتجمهر غير المرخص، والعصيان المدني، وإهانة رجال أمن أثناء تأدية وظيفتهم.

وتشير المعلومات إلى أن مواجهات أدت لإتلاف العديد من الممتلكات، فيما تبين من التحقيقات الأولية أن شهود العيان نفوا أي صلة بين المتهمين المحتجزين وارتكاب أعمال العنف والإتلاف.

وتطالب المنظمة السلطات بسرعة الإفراج عن المحتجزين لحين الانتهاء من التحقيقات بما يتسق والتزامات المملكة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وبحكم انضمامها للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

الله الحامد" يمثل الدفاع عن المعتقل "محمد الهيملي" الذي جرى التظاهر من قبل النساء لإطلاق سراحه مع آخرين.

تونس المنظمة تطالب بإطلاق سراح طالبة محجبة

طلبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات التونسية بإطلاق سراح "جيهان دالي أصيلة"، والتي كان أفراد تابعين للأمن يرتدون الزي المدني قد اقتحموا السكن الجامعي للبنات بالعمران الأعلى يوم ٢٦ أكتوبر/تشرين ثان بعد الساعة الواحدة ليلاً وقاموا باقتيادها إلى مكان مجهول.

ووفق ما وثقته الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، فإن "جيهان" كانت قد اتصلت بأختها هاتفياً وأعلمتها أن البوليس اعتقلها، ولا تدري اتجاه سيارة الشرطة التي تفلها، وانقطع الاتصال منذ هذه اللحظة، وبالرغم من توجه عائلتها إلى مركز الأمن بالعمران الأعلى وإلى وزارة الداخلية، فإن مسؤولي الأمن أنكروا احتجاز طالبة المذكورة لديهم، وتقول الرابطة التونسية بأن طالبة "جيهان" سبق وأن تم إيقافها مرتين في السنتين الماضيتين بسبب ارتدائها الحجاب.

وتطالب المنظمة السلطات التونسية بكشف مصير طالبة المذكورة وإعلام عائلتها بذلك، كما تطالب بفتح تحقيق في كيفية القبض على طالبة من السكن الجامعي دون إذن قضائي ودون اتهام محدد، وتحمل المنظمة السلطات التونسية سلامة المذكورة، أو النيل من حريتها وأمانها الشخصي.

من أخبار المنظمات

- ٨- ضرورة النظر في تعديل القانون ٨٤ للجمعيات الأهلية بما يتيح مناخ مناسب لإطلاق العمل الأهلي مع ضرورة التزام الجمعيات في الوقت ذاته بقواعد الشفافية.
- ٩- ضرورة تحديد المسؤوليات وتغليظ العقاب فيما يتعلق بالتفسير غير الشرعي للمعالة والشباب.
- ١٠- مطالبة الحكومة المصرية بتشكيل لجنة لوضع النظم الكفيلة بممارسة المصريين في الخارج حقوق الترشح والانتخابات في مصر عبر القنصليات المصرية بالخارج.
- ١١- دعوة الحكومة المصرية ومجلس الشعب لانضمام مصر للبروتوكولات الإضافية الخاصة باتفاقية مناهضة التعذيب بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وباتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة وقبول ما يتصل بها من آليات وشكاوى فردية.
- ١٢- دعوة الحكومة المصرية لإنشاء آلية حكومية شعبية وطنية لمتابعة تنفيذ توصيات لجان الأمم المتحدة المشرفة على تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان والمقررين الخاصين في هذا المجال سواء في ذلك المقررين الخاصين الدوليين أو المقرر الخاص التابع للمجلس القومي المصري لحقوق الإنسان.
- ١٣- ضرورة تعزيز تعاون الحكومة المصرية مع الآليات الدولية لمناهضة التمييز تأكيداً لاحترام مصر لتعهداتها الدستورية المتصلة بالمواطنة وكذلك لاستخدام هذه الآليات الدولية كوسيلة فعالة لحماية حقوق المصريين بالخارج مما يتعرضون له من انتهاكات.
- ١٤- أن يتواكب إعلان "عام حقوق

- تواكب تجارب دول عديدة وتساهم - بالإضافة للحماية القضائية غير الكافية - في تعزيز مبدأ المواطنة عبر آلية انتصاف مرنة لمواجهة التمييز بين المواطنين علي غير سند من القانون.
- ٣- مطالبة مجلس الشعب بإصدار قانون موحد لدور العبادة خلال دور انعقاده الحالية.
- ٤- ضرورة إصدار قانون لمناهضة التمييز يتضمن تعريفاً قانونياً للتمييز وعقاباً رادعاً له سواء تم ذلك علي أساس اللون والجنس والدين والعرق.
- ٥- النظر إما في إلغاء خانة الديانة من الأوراق الثبوتية تأكيداً لعدم التمييز مع الاحتفاظ بخانة الديانة في أي مواضيع أخرى غير ظاهرة، وإذا لم يتيسر ذلك فعلى الأقل ينبغي السماح بإثبات خانة الديانة وفقاً لمعتقد صاحبها دون قيود أو استخدام كلمة "أخرى" في حالة الاعتقاد بغير الديانات السماوية وذلك باعتبار أن تعريف الدين مسالة لا ينبغي أن تؤثر على حقوق المواطنة.
- ٦- ضرورة مواجهة ظاهرة الوساطة في الوظائف باعتبارها إخلالاً بالمساواة بين المواطنين وإساءة لاستعمال السلطة وانتهاك لحقوق الإنسان وتنظيم حملة قومية لمكافحة الوساطة بعدما باتت من الثوابت السلبية في الثقافة والممارسة في مصر.
- ٧- ضرورة تعديل تعريف جريمة التعذيب في قانون العقوبات المصري لتوافق مع التزامات مصر الدولية طبقاً لاتفاقية مناهضة التعذيب التي باتت جزءاً من القانون المصري عقب تصديق مصر عليها.

المنظمة تشارك في أعمال مؤتمر المواطنة في مصر

شارك الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة ورئيس لجنة الحقوق المدنية والسياسية في المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر في أعمال مؤتمر المواطنة الذي عقده المجلس يومي ٢٤ ، ٢٥ نوفمبر/تشرين ثان، وشارك في أعماله أعضاء المجلس وممثلون عن العديد من المنظمات غير الحكومية المعنية العاملة في مصر وأكاديميون جامعيون ومراكز بحوث متخصصة، وممثلو جمعيات وتكوينات الجاليات المصرية في الخارج.

افتتح أعمال المؤتمر الدكتور "بطرس غالي" رئيس المجلس والدكتور "كمال أبو المجد" نائب الرئيس والأستاذ محمد فائق مقرر المؤتمر الذي عكفت لجنة الحقوق المدنية والسياسية على التحضير له وعقده منذ مطلع العام الجاري، وشارك عن المنظمة كل من الأستاذ "محسن عوض" عضو مجلس أمناء المنظمة والزلاء "علاء شلبي" و"هايدي علي" و"معتز بالله عثمان" من وحدة البحوث بالأمانة العامة للمنظمة.

صدر عن المؤتمر إعلان "حقوق المواطنة" الذي تضمن:

- ١- اقتراح إعلان ٢٠٠٨ "عاماً قومياً لحقوق المواطنة" تكون له فعاليات موضوعية تتمثل في إجراء حوار حكومي وبرلماني وحزبي وشعبي تشارك فيه المنظمات غير الحكومية حول مختلف جوانب إعلان المواطنة كل فيما يخصه.
- ٢- المطالبة بإنشاء "مقرر خاص بالمساواة ومناهضة التمييز" كآلية شكاوى ووساطة

من أخبار المنظمات

اللجنة مجتمعة لإدارة الموقع واتخاذ القرار فيما يتعلق بكافة جوانب المبادرة ومراحل تنفيذها. وقرر المشاركون بالإجماع حذف أي بند يتصل بقوانين الولايات المتحدة المتعلقة بالإرهاب.

وجرى تدريب العناصر الفنية المشاركة على استخدام موقع المبادرة <http://wacsi.unm.edu> وربط المواقع الإلكترونية بالموقع والتحكم في استخدامه، ونشر المواد الفكرية والبحثية الخاصة بالمنظمات العربية على الموقع.

البرنامج العربي للنشطاء يعقد حلقة نقاش حول الوضع في دارفور

عقد البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان وبرنامج دراسات السودان وحوض النيل بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في ٢٥ أكتوبر/تشرين أول ندوة حول "العالم العربي وأزمة دارفور"، وشارك في أعمالها نخبة من الساسة والخبراء ذوي الصلة بالشؤون السودانية والأفريقية، بينهم أ. "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة، والسيد "الصادق المهدي" رئيس الوزراء السوداني الأسبق وزعيم حزب الأمة المعارض، وأ. "محسن عوض" عضو مجلس أمناء المنظمة، ود. "هاني رسلان" مدير برنامج دراسات السودان مركز الأهرام، وأ. "حجاج نائل" رئيس البرنامج العربي للنشطاء والذي نظم هذه الندوة ضمن حملته التي أطلقها بعنوان "دارفور قبل فوات الاوان"، والتي من ضمنها حملة لجمع مائة ألف توقيع لوقف الانتهاكات التي يتعرض لها سكان دارفور.

القدرة البشرية لدى مؤسسات المجتمع المدني للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات. وجاءت المرحلة الأولى للمبادرة لتضم أربعة من البلدان العربية هي مصر والأردن وسوريا والسعودية، على أن يتسع المشروع لاحقاً على المستوى الجغرافي، وكذا على الصعيد العددي ليتاح ضم كافة المنظمات غير الحكومية العربية الراغبة.

وفي عرضه لأبعاد المبادرة، أشار الدكتور "ريتشارد ل. وود" أستاذ علم الاجتماع ومدير مركز SIRCS إلى أن المركز قد حصل على تمويل للمرحلة الأولى من تأسيس المبادرة من وزارة الخارجية الأمريكية، مشيراً أن الحصول على هذا التمويل جاء عبر مفاوضات شاقة نظراً لرفض مركز SIRCS لكافة الشروط التي سعت الوزارة لفرضها، الأمر الذي أدى لتأجيل موعد الاجتماع منذ يونيو/حزيران الماضي.

وتعليقاً على الاستفسارات التي طرحتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أشار الدكتور "ود" أنه وزملاؤه من العاملين في حقل الاجتماع وميدان المجتمع المدني بصفة خاصة يسعون للتعرف بشكل متزايد على المنطقة العربية والأوضاع فيها، ويعملون على توظيف خبرتهم التي اكتسبوها من العمل لعقدين في أمريكا اللاتينية، موضحاً أنهم كانوا ولا يزالون على خلاف واسع مع سياسة بلدهم الخارجية، وخاصة في المنطقة العربية.

وتضمنت القرارات الصادرة عن الاجتماع تشكيل لجنة تسيير تضم مندوباً عن المنظمات المشاركة من كل بلد عربي ومندوب عن جامعة نيومكسيكو وتتولى

المواطنة" في مصر مع الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تحل في ١٠ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٧.

.. وتشارك في الاجتماع الأول لمبادرة المجتمع المدني وتكنولوجيا المعلومات

شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الاجتماع الأول لبدء أعمال مبادرة دعم قدرات المجتمع المدني العربي في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات (WACSI)، والذي عقد في عمان في الفترة من ٤ إلى ٨ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٧، وشارك في أعماله أربعة عشر منظمة عربية غير حكومية وشركتين خاصتين في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، وممثل المنظمة في الاجتماع الزميلين أ. "علاء شلبي" الباحث بالأمانة العامة وأ. "سامي زكريا" من وحدة المعلومات بالأمانة العامة.

بادر إلى إطلاق المبادرة مركز بحوث المجتمع المدني والدراسات الدينية التابع لجامعة نيومكسيكو/الأمريكية (SIRCS) بالتعاون مع معامل أبحاث سانديا بولاية نيومكسيكو بالولايات المتحدة، وجرى تنظيم الاجتماع بالتعاون مع مركز الرصد التعاوني التابع للجمعية العلمية بالديوان الملكي الأردني.

استهدفت المبادرة تأسيس موقع على الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية كمحور ربط إلكتروني، ومنبر للحوار بين مؤسسات المجتمع المدني العربي على اختلاف مجالات عملها، وكذا للحوار بين الخبراء والناشطين ذوي الصلة بأنشطة المجتمع المدني، كما يستهدف تطوير

وقد تناولت الدورة السادسة التدريب على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والجندر والمساواة في حقوق الإنسان، وواقع تطبيق حقوق المرأة.. تطبيقات عملية، ومهارات الاتصال والتواصل، والمشاركة السياسية للمرأة، وسيكولوجيا المرأة واتخاذ القرار، ومهارات إعداد التدريب وتقديمه وتقييمه، ومهارات القيادة.

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تعدّد جمعيتها العمومية

عقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في ٢٦ نوفمبر/تشرين ثان الجمعية العمومية الأولى لها منذ إنشائها في العام ٢٠٠٣ لانتخاب مجلس الأمناء والذي يتكون من ١٥ عضواً، لدورته الجديدة التي تستمر ٣ سنوات، وبحضور مائة من أعضاء المنظمة في محافظات مصر المختلفة.

واختار أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة د. "يحيى الجمل" رئيساً شرفياً، وأ. "هشام قاسم" رئيساً لمجلس الأمناء وأ. "حافظ أبو سعدة" أميناً عاماً، وكلاً من أ. "أحمد عبد الحفيظ" وأ. "أنيسة حسونة" نائبين للرئيس، وأ. "أبو القاسم نوبي" أميناً للصندوق وعضوية كلا من الأستاذة "أحمد عبد المالك" و"جاسر عبد الرازق" و"رضا مبروك" و"سمير عبد الملاك" و"عبد الله عمر" و"غادة عبد الرحمن" و"فريدة النقاش" و"مبروك عبد المقصود".

تبادر السلطات اللبنانية إلى طلب ذلك.

الجمعية الفلسطينية (راصد) تعقد ورشة تدريبية حول اتفاقية حقوق الطفل

عقدت الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد) والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (فرع لبنان) وبدعم وتمويل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في الفترة من ٢٦ أكتوبر/تشرين أول حتى ٢٠ نوفمبر/تشرين ثان ورشة تدريبية حول الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، شملت خمس مناطق في لبنان وهي (صور وصيدا، وبيروت، والشمال، والبقاع). واستهدفت الورشة تدريب الأطفال في المخيمات الفلسطينية في لبنان من الفئة العمرية من ١٠ إلى ١٤ سنة، للترقي بالأطفال نحو مجتمع أفضل خال من العنف، وللقضاء على كافة أشكال التمييز الممارس ضد الأطفال والمرأة.

مركز عمان ينظم دورة لتدريب المدربين على حقوق المرأة

اختتمت في عمان في ١٢ نوفمبر/تشرين ثان المرحلة الثانية من الدورة السادسة لتدريب المدربين العاملين في مجال حقوق الإنسان، والمتخصصة بالمرأة، التي نظمتها مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بدعم من السفارة النرويجية، وشارك فيها (١٨) ناشطاً في مجال حقوق الإنسان من الأردن وبعض البلدان العربية مثل السعودية، والإمارات، والعراق، وسوريا، وفلسطين، واستمرت الدورة لمدة ٢٠ يوماً.

وتناولت الندوة النظر في المواقف العربية من الأزمة في دارفور، وتفاوت مواقف مؤسسات المجتمع المدني، كما بحثت في آفاق التسوية السلمية للنزاع وإنهاء المأساة الإنسانية في الإقليم.

مركز خيام وجمعية سوليد مجلس حقوق الإنسان

في إطار برنامج المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان ومن تنفيذ مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب لمشروع المساعدة الصحية والاجتماعية والنفسية للضحايا، وفي إطار التنسيق والتعاون مع لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية (جمعية سوليد)، قام وفد من جمعية سوليد اللبنانية بالمشاركة في الجلسة السادسة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، واجتمع بعدد من المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية.

ومن نتائج الزيارة:

* تقديم لائحة كاملة (تضم ٤٦٠ حالة) إلى مجموعات العمل حول الاختفاء القسري التابعة للأمم المتحدة والتي سيتم متابعتها عبر جلسة خاصة خلال اجتماع مجلس حقوق الإنسان الدولي ومجموعات العمل في نوفمبر/تشرين ثان.

* استعداد مجموعات العمل حول التعذيب لاستقبال قضايا التعذيب التي تعرض لها المعتقلون السابقون.

* تنظيم جلستي استماع في مبنى مفوضية حقوق الإنسان خصصتا للمنظمات الدولية وللبعثات الدبلوماسية.

* استعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمساعدة التقنية، خاصة في مجال فحوصات الحامض النووي بشرط أن

من أخبار المنظمات

وشارك في أعمال الدورة الأستاذ "جمال عيد" أمين عام الشبكة العربية للمعلومات، والأستاذ "نزار عبد القادر" مدير البرنامج العربي بمعهد جنيف لحقوق الإنسان وعضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وقد استهدفت الدورة:

١- خلق جيل جديد من المتطوعين لخدمة حقوق الإنسان قادر على استخدام الإنترنت كوسيلة للدفاع ومشاركة منظمات حقوق الإنسان المتواجدة فعلياً في العالم العربي.

٢- المساهمة في إقامة الحملات الرامية إلى دعم قضايا حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وتشجيع القيم الديمقراطية في العالم العربي.

٣- خلق جسور بين الناشطين المتطوعين والمنظمات الحقوقية العربية، وتسهيل الضوء على بعض القضايا أو الدول التي اشتهرت عنها التعتيم على أوضاع الحريات العامة فيها.

وتناولت الدورة نشأة فكرة حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية الأساسية، وحركة حقوق الإنسان العربية، والآليات الدولية التي أنشأتها الأمم المتحدة.

كما اشتملت على كيفية إعداد التقارير الحكومية والوطنية للجان الأمم المتحدة المختلفة، والتقارير غير الحكومية الموازية، واستخدام الإنترنت لدعم قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير.

وقد شارك بالدورة التدريبية ١٩ متطوعاً وناشطاً حقوقيّاً من تسعة دول عربية، فضلاً عن متطوع عربي مقيم في أوروبا.

متعددة من الحزب الحاكم والإخوان المسلمين والناصريين والمستقلين، والأعضاء المنتخبون هم الأساتذة "عبد المحسن سلامة" و"حاتم زكريا" و"عبيد سعدي" و"جمال عبد الرحيم" و"هاني عمارة" و"علاء ثابت" و"ياسر رزق" و"صلاح عبد المقصود" و"محمد عبد القدوس" و"يحيى قلاش" و"محمد خواجه" و"جمال فهمي".

وقد شهدت الانتخابات والتصويت إقبالاً واسعاً من جانب الصحفيين في ظل الأزمة التي مرت بها النقابة في أعقاب إدانة ومعاينة خمسة من رؤساء تحرير صحف معارضة ومستقلة بالحبس والغرامات المالية الباهظة.

وتمثل ملفات أجور الصحفيين، وإلغاء الحبس في قضايا النشر أهم القضايا المهنية بجانب الدور الوطني باعتبارها من نقابات الرأي العام.

الشبكة العربية للمعلومات تعقد دورتها الأولى لتدريب المتطوعين العرب

عقدت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في ١٢ نوفمبر/تشرين ثان دورة تدريبية تحت عنوان "متطوعون من أجل حقوق الإنسان"، وتعد الدورة هي الأولى من نوعها عربياً، حيث جاء المشاركون فيها على خلفية التطوع في مجال حقوق الإنسان باستخدام الانترنت، وذلك بعد تواصلهم مع موقع الشبكة العربية للمعلومات، وقيام بعضهم بالتطوع في العديد من القضايا الحقوقية وممارسة نشاطهم بشكل أساسي من خلال شبكة الإنترنت.

و"مصطفى كامل السيد" و"ناصر أمين".
واتفق المشاركون على تشكيل مجلس استشاري للمنظمة المصرية يضم أعضاؤها في محافظات مصر المختلفة بغية الاستماع للمشكلات والانتهاكات التي يتعرض لها مواطني المحافظات، وتفعيل دور اللجان الإقليمية، والبدء في إعداد كارتنيها لأعضاء المنظمة بهدف تسهيل مهامهم الدفاعية والنضالية، وإيلاء اهتمام أكبر بمحافظات جنوب مصر وكذلك شمال سيناء.

وأكد أ. "حافظ أبو سعدة" أن المنظمة قد أعدت برنامجاً من ١١ نقطة يعتمد في الفترة المقبلة على تركيز الاهتمام بملف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والذهاب إلى المحافظات للتعرف على مشاكل المواطنين هناك وتسهيل الضوء على هموم وقضايا العمال والفلاحين، وكذلك الاهتمام بملفات المرأة والطفل وقضايا البيئة.

انتخابات نقابة الصحفيين المصريين

شهدت نقابة الصحفيين المصريين في ١٧ نوفمبر/تشرين ثان انتخابات عامة لاختيار نقيب جديد خلفاً لـ أ. "جلال عارف" المنتهية ولايته ومجلس جديد لدورة جديدة.

وقد فاز بمقعد النقيب أ. "مكرم محمد أحمد" بعد أن حصل على ٧٠% من أصوات الجمعية العمومية متقدماً بـ ١٢٢٤ صوتاً عن أقرب منافسيه أ. "رجاء الميرغني"، وفاز بعضوية مجلس النقابة ١٢ صحفياً منهم ستة أعضاء جدد. ويتكون المجلس من أطياف سياسية

من أخبار المنظمات



المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيسي بالقاهرة بموجب اتفاق مقرر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محمد فائق
رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني
نائب الرئيس : د.سهام الفريح
المقر الرئيسي : ٩١ شارع الميرغني - مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع
ت : ٤١٨٨٣٧٨ - ٤١٨١٣٩٦
فاكس : ٤١٨٥٣٤٦ - ٦٩٠٤٧٠٣
بريد إلكتروني : aohr@link.net

موقع الإنترنت :

www.aohr.net

www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً

خارج مصر ٥٠ دولاراً

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري - فرع ثروت

حساب جار ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.

Account 581835

أو البنك العربي بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)

Account 201738

العنفودية، ومشكلاتها في الدول العربية، والأثر الإنساني المترتب عليها، ومشكلة القنابل العنفودية في لبنان، والمقاربات الإقليمية حولها.

والثاني دارت حول "مواجهة تلك القنابل وتتناول خمسة محاور: دور وموقف الأمم المتحدة من القنابل العنفودية، وجهود المجتمع المدني الدولية للتعامل معها، ودور وموقف الصليب الأحمر منها، والعمل على خلق رأي عام مناهض نحوها، وأخيراً التعامل الاستراتيجي تجاه القنابل العنفودية.

وشارك في الندوة وزارة التعاون الدولي ومجموعة من الهيئات والمنظمات الدولية ومن بينها الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة المعاقين الدولية، والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، بجانب ممثلي أعضاء جامعة الدول العربية، والعديد من الخبراء المرموقين والأكاديميين المعنيين بقضية القنابل العنفودية وتنمية وعي الرأي العام بها

اتحاد الصحفيين العرب ينظم ندوة لتوعية الرأي العام بالقنابل العنفودية

عقد اتحاد الصحفيين العرب بالتعاون مع منظمة الحماية من الأسلحة وآثارها في ١٠ نوفمبر/تشرين ثاني ندوة حول "القنابل العنفودية: التحديات والحلول".

ناقشت الندوة المشكلة دولياً وإقليمياً والجهود الرامية لمكافحتها في ضوء المسار الذي بدأ في مؤتمر أوسلو - النرويج نهاية العام الماضي لتأكيد حظر استخدام القنابل العنفودية والذي شارك فيه أكثر من ٨٠ دولة، من بينها مصر ولبنان والعراق والأردن واليمن والسودان.

وهدف الندوة إلى رفع الوعي بمشاكل القنابل العنفودية على المستويين الدولي والإقليمي وجهود محاصرتها، ومناقشة الجوانب الإنسانية والتنموية لمشكلة القنابل العنفودية.

واشتملت الندوة على جلستين الأولى "حول تحديات القنابل العنفودية" وتتناول خمسة محاور هي: ماهية القنابل

المشرف على النشرة :

الأستاذ/إبراهيم علام - المدير التنفيذي

شارك في تحرير هذا العدد :

أ.هايدي الطيب، علاء شلبي، أ.محمد راضي، أ.معتز بالله عثمان

أ.إسلام محمد أبو العينين، أ.نيفين سليمان، أ.فاطمة فرغلي

السكرتارية الفنية :

أ.سامي زكريا، أ.عصمت جابر، منى هاشم